جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية, علوم التسييرو العلوم التجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالبة: بن حميدة فتيحة

بعنوان:

القروض المصغرة و دورها في التشغيل بالجزائر

دراسة حالةالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة للفترة 2009-2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2015/05/30

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/علي بن ساحة.....رئيسا

الدكتور/مولاي لخضر عبد الرزاق.....مقررا

الدكتور/كوديا يوسف.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية, علوم التسييرو العلوم التجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالبة: بن حميدة فتيحة

بعنوان:

القروض المصغرة و دورها في التشغيل بالجزائر

دراسة حالةالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة للفترة 2009-2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2015/05/30

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/علي بن ساحة.....رئيسا

الدكتور/مولاي لخضر عبد الرزاق.....مقررا

الدكتور/كوديا يوسف.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله عزى وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

كم أتوجه بالشكر الكبير إلى الوالدين الكريمين على دعمي و تشجيعي من أجل إتمام دراستي بعد فضل الله عزى و جل .

أيضا شكر خاص إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته الهادفة و نصائحه القيمة و تواجده إلى جانبنا في كل المراحل من أجل استكمال هذه الدراسة .

كما أخص بالشكر إلى كل العمال في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على حسن الاستقبال و المتابعة و الإشراف

إلى كل إخواني , أخواتي , أفراد عائلتي ,صديقاتي و كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة .

بن حميدة فتيحة

قـــائمة المـــحتويات

قـــــــائمة المـــحـــتويـات	الصفحة
الإهداء.	III
شكر.	IV
ملخص.	V
قائمة المحتويات.	VI
قائمة الجداول.	VII
قائمة الأشكال البيانية.	VIII
قائمة الاختصارات و الرموز.	IX
قائمة الملاحق.	IX
مقدمة.	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية حول سياسة القروض المصغرة و الشغل. . .	01
المبحث الأول : أساسيات القرض المصغر	3
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	16
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة	21
المبحث الأول : عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة.	23
المبحث الثاني : عرض و مناقشة نتائج الموصل إليها.	37
خاتمة.	57
قائمة المصادر والمراجع.	62
الملاحق.	66
الفهرس.	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تطور سوق الشغل في ولاية ورقلة للفترة (2009-2014)	14
(2-2)	الهيكل التمويلي الثنائي	39
(3-2)	الهيكل التمويلي الثلاثي	30
(4-2)	القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1997إلى 2014	38
(5-2)	عدد القروض الممنوحة حسب كل صيغة خلال الفترة (2009- 2014)	40
(6-2)	حصيلة الوظائف المستحدثة من طرف الوكالة خلال الفترة (2009- 2014)	41
(7-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2009- 2014)	43
(8-2)	توزيع المستفين حسب الشريحة العمرية و الجنس خلال الفترة (2009- 2014)	45
(9-2)	توزيع المستفدين حسب المؤهل خلال الفترة (2009- 2014)	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	تطور سوق الشغل في ولاية ورقلة للفترة (2009-2014)	15
(2-2)	القروض الممنوحة من طرف الوكالة (من 1997إلى 2014)	39
(3-2)	عدد القروض الممنوحة حسب كل صيغة خلال الفترة (2009- 2014)	40
(4-2)	حصيلة الوظائف المستحدثة من طرف الوكالة خلال الفترة (2009- 2014)	41
(5-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2009- 2014)	44
(6-2)	توزيع المستفين حسب الشريحة العمرية و الجنس خلال الفترة (2009- 2014)	46
(7-2)	توزيع المستفدين حسب المؤهل خلال الفترة (2009- 2014)	47

قائمة المختصرات والرموز

اختصار الرمز	الدلالة
OCDE	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية
BIT	المكتب الدولي للعمل
REM	الشبكة الأوربية للتمويل المصغر
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSAJ	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ADS	وكالة التنمية الإجتماعية
FAEJ	صندوق دعم تشغيل الشباب
CPE	عقود ما قبل التشغيل
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	إستمارة التسجيل	66
2	مراحل المرافقة	70

الملخص الدراسة

نظر لتفشي كل من ظاهرة البطالة و الفقر الذي باتت نسبه في تزايد كبيرا، الأمر الذي جعل الدولة تبحث في السبل و الآليات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة ، و في سبيل ذلك تم اعتماد سياسة القروض المصغرة ، و التي تساهم إلى حد ما في خلق مناصب شغل جديدة للأفراد عديمي الدخل. بما أن فئة الشباب تمثل طاقة المستقبل, عمدت الدولة إلى إنشاء هيأت مانحة للقرض المصغر، من بينها هيئة خاصة للشباب في إطار تمويل مشاريعهم المصغرة ، و هي" الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" التي اتخذنا منها محلا للدراسة الميدانية لهذا البحث ، فمن خلالها توصلنا إلى أن لهذه الوكالة دور فعال في خلق مناصب شغل للشباب، و إعطائهم فرص لتجسيد أفكارهم و مشاريعهم الخاصة على أرض الواقع من أجل أن تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة و القضاء على البطالة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: القروض المصغرة، التمويل المصغر، الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Summary of the study

The spread of all the phenomenon of unemployment and poverty, which is attributed to the increasing large , which made the state looking at ways and mechanisms for the reduction of this phenomenon, and in the way that was the adoption of the policy of mini-loans . and to contribute to the creation of new positions filled stateless individuals income. Including the Young people represent the future power, the State created to establish donor mini-loan, including special body for youth in the context of the financing of micro-projects , And is" national agency to support the operation of Youth", We made them subject to the study of this research field, it is in which we have come to the Agency's role in creating an effective youth filled posts , and giving them opportunities to give shape to their ideas and their own on the ground in order to contribute to the advancement of national economy, on the one hand and the elimination of unemployment, on the other .

Keywords: Mini-loans, mini-funding, youth, national agency to support youth employment .

مـقدمة

تعتبر نهاية ثمانينات القرن الماضي نقطة تحول الإقتصاد الجزائري، إذا هذا الأخير عرف تغيرات جذرية و هذا راجع إلى تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق – أي التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأس مالي الذي يقوم على ترك تنظيم السوق إلى المتعاملين في حد ذاتهم لكن تحت رقابة الدولة، إن هذه السياسة الجديدة بالرغم من أنها تخدم المتعاملين الإقتصاديين، إلا أنها تسببت في ظهور العديد من المشاكل خاصة تأثيرها سلبا على الطبقة المتوسطة و الفقيرة، فالاتجاه نحو خوصصة المؤسسات العمومية أدى إفلاس العديد من الشركات ، هذا ما خلق العديد من المشاكل من بينها تسريح العمال، إرتفاع معدلات البطالة ، إنتشار الفقر. هذه الوضعية خلقت تفاوت كبير في طبقات المجتمع (بالرغم من أنها لا تزال و إلى يومنا هذا تتخبط بين النظامين الإشتراكي و الرأس مالي) الأمر الذي أدى بالدولة إلى البحث عن الآليات أو السبل الكفيلة إلى تحقيق التوازن، بين الحفاظ على الإقتصاد الوطني من جهة، و القضاء على ذلك المشاكل من جهة أخرى ، هذه الآلية تمثلت في قرض مصغر يمنح لعدمي الدخل ، بغية تمويل مشاريعهم الصغيرة وخلق مناصب عمل لتحسين مستواهم المعيشي، و ذلك دون قيود أو شروط تعجزية ، فالدولة بذلك تحاول من جهة خلق مناصب شغل، و من جهة أخرى و بطريقة غير مباشرة تطوير الإقتصاد الوطني.

و بما أن منح هذه القرض يستوجب توفير الإطار القانوني الذي يحكم هذه العملية ، في سبيل ذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وهي أحد الوكالات المانحة للقرض المصغر الهادفة إلى دعم الشباب العاطلين على العمل و إعطائهم فرصة إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بهم تؤمن لهم أساسيات الحياة الكريمة.

الإشكالية الرئيسية

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم سياسة القروض المصغرة في تفعيل التشغيل بالجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات التالية:

- ما هو دور القرض المصغرة في تفعيل سياسة التشغيل؟
- هل إستراتجية القروض المصغرة حل مجدي و فعال في الرفع من نسب التوظيف ؟
- ما هي المعوقات التي تواجهها سياسة منح القروض المصغرة بالجزائر؟

الفرضيات

في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- يمكن للقرض المصغر أ ن يأخذ أبعاد إجتماعية و سياسية؛
- القرض المصغر غير كافي من أجل تمويل مشاريع استثمارية ؛
- المستوى التعليمي للشاب يؤثر على أداء المشروع؛
- المساعدات و الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ غير كافية لاستقطاب الشباب المستثمر.

مبررات اختيار الموضوع

- تسليط الضوء على الدور المهم للقروض المصغرة في التقليل من نسب البطالة و خلق مناصب شغل؛
- إبراز الدور الذي تبدله الجهات المتخصصة بما فيها الحكومة في معالجة احد أهم قضايا المجتمع المتمثلة في قلة مناصب الشغل؛
- زيادة التوسع في الموضوع الذي قمت بدراسته لإستكمال شهادة الليسانس؛

- تطلعاتي المستقبلية إلى إنشاء مشروع مصغر.

أهداف الدراسة:

- محاولة إبراز أحد آليات التشغيل في الجزائر ؛
- التحقق من الفرضيات المطروحة؛
- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب عمل.

أهمية الدراسة:

يمكن اختصار أهمية البحث من خلال الجواب التالية:

- أهمية التمويل و دعم المؤسسات الصغيرة لأنه يعتبر المحرك الأساسي لعجلة النشاط؛
- إبراز ما أولته الدولة الجزائرية من أجل الإهتمام بالفئة الغالبة في المجتمع الجزائري و التي تعد طاقة المستقبل وهي فئة الشباب؛
- إبرز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية من الإجراءات التحفيزية لتطوير المشاريع المصغرة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم إختيار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ورقلة من أجل إجرى الدراسة الميدانية؛
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2015/2014م، حيث قمنا أولا بالتعرف على والوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية ورقلة، و حاولنا معرفة مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل و التخفيف من البطالة على مستوى الولاية و ذلك من خلال عرض إحصائيات المتمثلة في عدد القروض الممنوحة و عدد الوظائف المستحدثة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

المنهج الوصفي و المنهج التاريخي في الجانب النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات و البيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة و تحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

و من أجل ربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي، اعتماد **منهج دراسة الحالة،** بالإضافة إلى **المنهج الإحصائي** عند جمعنا الإحصائيات و عرضها و تحليلها.

هيكل البحث:

المقدمة: و التي تعتبر كمدخل وجيز للموضوع .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية حول سياسة القروض المصغرة و التشغيل، وتناولنا في هذا الفصل مبحثين، الأول يوضح الإطار المفاهيمي القروض المصغرة و دورها في مكافحة البطالة و الفقر و خلق مناصب شغل، أما المبحث الثاني تضمن مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مواضيع مماثلة لدراستنا.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع و رقلة)، قسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة، أما المبحث الثاني عرض و مناقشة نتائج الدراسة.

و في الأخير من خلال **الخاتمة** نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها، لنصل إلى طرح بعض التوصيات و الحلول المقترحة ثم آفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية حول سياسة القروض المصغرة و التشغيل

تمـهيد

تعدّ البطالة ظاهرة مستعصية ، تعاني منها كل دول العالم لكن تتفاوت نسبتها من دولة إلى أخرى ، الأمر الذي دعا إلى التفكير جديا في تسخير أجهزة و برامج كحلول فعالة من أجل التخفيف من حدت هذه الظاهرة فهناك دول استطاعت أن تطبق برامج تنموية اقتصادية واجتماعية ناجحة تمكنت من خلالها السيطرة على مشكلة البطالة ومختلف جوانبها .

لقد فتحت التجربة التي طبقت في الدول النامية الطريق أمام الأفراد المهمّشين والبطالين والفقراء في المجتمع من أجل الوصول إلى خدمات مالية من خلال منحهم قروض مصغرة تساعدهم على فتح مشاريع صغيرة مدرّة للدخل، هذه التجربة لاقت نجاحا باهرا حيث استفادت وعملت بها المنظمات و المؤسسات الدولية .

على غرار باقي الدول النامية في العالم بما فيها الجزائر، فقد بادرت السلطات المعنية إلى وضع الميكانيزمات اللازمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر و التخفيف من البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة .

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى بعض المفاهيم النظرية حول القرض المصغر أهميته ودوره الذي يلعبه على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي، وكذا الأساليب التي اتبعتها الدولة الجزائرية لمنح هذه للقروض ، وفي الأخير عرض مختصر لمجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة.

بناءا على ما سبق قمنا بتقسيم الفصل بالشكل التالي :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول العلاقة بين القروض المصغرة و مستويات التشغيل

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول العلاقة بين القروض المصغرة و مستويات التشغيل

إن أول ظهور للقروض المصغرة كانت في بنغلاديش على يد محمد يونس البنغالي (الحائز على جائزة نوبل سنة 2006)، و بعد المجاعة التي راح ضحيتها نحو 1.5 مليون شخص سنة 1974 في بنغلاديش ، فكر في مساعدة الفقراء و المزارعين الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد ، فاقترح فكرة "القرض المصغر" و الذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين ، من دون الضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، و التي تؤدي إلى إستبعاد الفقراء من المشاركة الإقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول مالية (الضمان)[1]، فتم إنشاء بنك جرمين الذي بدأ بفكرة بسيط من جيب محمد يونس البنغالي الخاص في عام 1979 ،كما تبنى البنك المركزي في بنغلاديش مشروع جرامين و أعتمد كمؤسسة مستقلة سنة 1983[2].

وقد قامت أغلب الدول بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر بما فيها الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى .

المطلب الأول : أساسيات عن القرض المصغر

الفرع الأول: تعريف القرض المصغر

لا يوجد إتفاق على المقصود بالقرض المصغر (أو القرض الأصغر كما هو معروف لدى دول المشرق)، فهو مفهوم ديناميكي يختلف من دولة لأخرى و من زمن لآخر، فيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنظمات و الهيئات العالمية كما عرفت القرض المصغر.

القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة: "من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية، و هي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة و إعطاء معنى للحياة".

---

[1] حفاف سمية, **دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرافية للمرأة** دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2010- 2014 , مذكرة ماستر أكاديمي, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2014 , ص 9.

[2] **ماركو إليا, ترجمة فادي قطان, التمويل متناهي الصغر نصوص و حالات دراسية, مشروع تمبوس ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة, جامعة تورينو, إيطاليا 2006, ص19.**

تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) : "التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، و الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن".

تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT):" التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض و الضمانات) و التي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من 15000€)".

تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM): "التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم " ، و المبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000€، و تهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء و تطوير مشاريع الاستثمار، و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان و لكن ليس دائما على توجيه و رصد المشاريع الصغيرة التي مولتها.

و المخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية و بالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر و الحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بالتعريف التالي:

يعرف على أنه التمويل المصغر من أجل فتح طريق وصول مجموعة من الخدمات المالية إلى تلك الفئة من الأفراد المستبعدين و الفقراء و البطالين ، من أجل تمويل إنشاء و تطوير مشاريع استثمارية صغيرة مدرة للدخل من أجل تلبية الحاجيات الأساسية على الأقل، و بالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاستقرار في المجتمع.

الفرع الثاني: أهمية القروض المصغرة

بتوجه أغلب الدول لاسيما النامية منها نحو المشروعات الصغيرة و المصغرة باعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح التمويل المصغر من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وخلق مناصب شغل جديدة ، التي بدورها توسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل لاسيما فقراء و البطالين المناطق الريفية، وخاصة الأفراد الدين بدون عمل لكن قادرون على القيام بنشاط مدر للدخل، نتيجة

[1] ناصر مغني، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، **الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة مسيلة ، 15- 16 نوفمبر 2010 ص 1.

لذلك أصبح القرض المصغر أكثر أهمية من أي وقت مضى لتوفير مناصب شغل و تحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع .

يعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005، السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل المصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواءً من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل و رفع مستويات المعيشة .

كما أننا يمكن إجاز الهدف من القروض المصغرة فيما يلي:

- الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار و الشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
- الهدف الاقتصادي: و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- الهدف الاجتماعي: تحسين المداخيل و ظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود[1].

الفرع الثالث: مبادئ القرض المصغر

ففي يونيو 2004 صادقت مجموعة الثمانية على المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر في اجتماع رؤساء هذه الدول وقد تم تحويل المبادئ الأساسية التي أعدتها واعتمدتها الجهات المانحة العامة والخاصة الثمانية وعشرون (28) الأعضاء بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء[2] .

و تتمثل هذه المبادئ في:

- من أجل تحقيق التمويل المصغر يتطلب بناء أنظمة مالية شاملة و متاحة للجميع؛
- التمويل المصغر يعتبر أداة قوية لتقليل من حدت العجز المالي و خلق مناصب شغل جديدة؛
- يغطي التمويل المصغر تكاليفه و ذلك من خلال فرض رسوم كافية لتغطية هذه التكاليف ؛

[1] موسى بن منصور, توفيق براهم شاوش ،**الملتقى الدولي حول دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمنا إطار المالية الإسلامية**, جامعة البشير الإبراهيمي- الجزائر- 2013 ص4.

[2] فوزي بوسدرا, عبد الرحمان عبد القادر- دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة- دراسة حالة دول المينا, **الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**, جامعة مسيلة, الجزائر خلال الفترة 15- 16 نوفمبر 2011 ص5.

- الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جدب المدخرات المحلية و إعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى؛
- الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض لا تحتاج إلى القروض فقط، بل إلى حزمة متنوعة من الخدمات المالية؛
- دور الحكومة هو القيام بمهمة المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية من خلال خلق بيئة مناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر؛
- يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقت و أن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى.
- يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية و المدراء الأكفاء، و كذالك بناء الأنظمة على كل المستويات و هذا ما يتطلب من الجهات المانحة للقرض تقديم الدعم لهم؛
- تحديد سقف أعلى لأسعار الفائدة يمكن أن يحد من قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تحقيق الاستدامة المالية وبالتالي يضر قدرة محدودي ومنخفضي الدخل على الحصول على الخدمات المالية على المدى الطويل؛
- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات مما يتطلب وضع برامج لبناء قدرات كافة الأطراف المعنية بالصناعة (المؤسسات وجهات الإشراف والرقابة والهيئات المانحة)؛
- أهمية الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر [1].

المطلب الثاني: القرض المصغر في الجزائر

في الجزائر يستخدم مصطلح التمويل أو الائتمان الأصغر أيضا فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات المشاريع البالغة الصغر و مكافحة البطالة, ويشمل التمويل الأصغر تقديم

[1] - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء , **المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر** ص1، في 2015/02/04 على 21:46 , موقع الهيئة العامة للرقابة المالية 2015 http://www.efsa.gov.eg

الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال تلك التي تشغل أقل من 10 موظفين[1].

الفرع الأول: نشأة القرض المصغر في الجزائر

لقد أدت الضرورة إلى ترقية التشغيل ففي 1996 أعد برنامج جديد للتطبيق موجه إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل ثم جاء برنامج آخر ليتمم و يوسع مسار مكافحة البطالة لقد مرا برنامج القرض المصغر بمرحلتين أساسيتين:

أ- **مرحلة البرنامج القديم للقرض المصغر** : طبق إبتداء من 1999 حيث يقدر مبلغ القرض مابين 50000 دج إلى350000 بمعدل فائدة 02 %، و كان يسير هذا البرنامج وكالة التنمية الإجتماعية كممثل عن وزارة العمل و الحماية الإجتماعية و التكوين المهني و ينوب عنها محليا مندوبوا تشغيل الشباب، أو الوكالة الوطنية للتشغيل و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و يتكفل صندوق الضمان من الأخطار بكل الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض المصغرة.

ب- **مرحلة البرنامج الجديد للقرض المصغر**: نتيجة للمشاكل التي عرفها البرنامج القديم ادخل جهاز القرض المصغر و أضيفت عدة تعديلات جديدة لهذا البرنامج ، حيث أصبح برنامجا مستقلا بذاته له هياكله و هيئاته الخاصة به، و بذلك حدثت مفارقات بين البرنامجين (القديم و الجديد) من حيث القاعدة القانونية و غلاف التمويل، تقنيات التسيير .

و المعالجة لطلبات القرض المصغر، و بهذا أصبح برنامج القرض المصغر، بمثابة البرنامج الجديد الذي يزيل النظام الرهني الذي يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الفقر و توفير مناصب شغل.[2]

[1] سليمان ناصر, عواطف محسن, ملتقى وطني حول **دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجزائر**, القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة, 27-29 جوان 2013, ص 3.

[2] القرض المصغر, bu.univ-ouargla.dz/master , 21:00 2015 /04/06

الفرع الثاني: تعريف المشرع الجزائري للقرض المصغر

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل و التضامن الوطني و المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن:

"القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط. يمنح حسب صيغ تتوافق و احتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين ، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع و لشراء المواد الأولية، و ذلك قصد ترقية (الشغل الذاتي) و الشغل بمقر السكن و كذا النشاطات التجارية المنتجة"[1].

باقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، و لشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) و الشغل المنجز بمقر السكن و كذا النشاطات التجارية المنتجة.

الفرع الثالث : الوكالات المانحة للقرض المصغر في الجزائر

تم تأسيس البرامج المساندة الحكومية لبدء المشاريع الصغيرة في إطار سعي الحكومة توفير مناصب شغل و تشجيع منظومة المشروعات الصغيرة، توفر هذه البرامج المساعدة المالية و امتيازات مغرية يستفيد منها حاملي المشاريع, تجدر بنا الإشارة إلى وجود تباين بين هذه البرامج من حيث الفئة المستهدفة، الأبعاد اجتماعية و الإقتصادية التي ترمي إليها الدولة، أيضا حجم السلفة أو القرض الممنوح.

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة و الفقر ، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي 14/01/المؤرخ في 22 جانفي 2004 [2] وضعت تحت وصاية وزارة

[1] حاف سمية, (مرجع سبق ذكره), ص10.

[2] المرسوم التنفيدي رقم 04-14, **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**, العدد 06, الصادر في 25 جانفي 2004, ص 8.

التشغيل التضامن الوطني ، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها من ضمن نشاطاتها ترقية الشغل الذاتي من خلال، تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما[1].

يعتمد هذا الجهاز على منح قروض بدون حدود عمرية إلى الأشخاص الذين لديهم إدارة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك ، و تكون مرفقة بمساعدات الدولة و المتمثلة في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقرض المصفر و هو موجه إلى المرأة التي ترغب في العمل ببيتها، الحرفيين كدا حاملي الشهادات التكوين المهني، الشباب الذين ينشطون في القطاع غير رسمي,سكان القرى و الوادي[2].

2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

و هي محل الدراسة سنتطرق إليها بالتفصيل في الدراسة الميدنية من خلال الفصل الثاني.

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أدى إرتفاع مستوى البطالة إلى تظهور الاقتصاد و ضعف في الاستثمار و خاصة العمومي و زيادة الطلب على العمل ، و هذا ما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب القانون رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جوان 1994 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضح الصندوق تحت وصاية وزيرة العمل و الضمان الاجتماعي، و يهدف إلى حماية العمل المسرحين لأسباب اقتصادية، و هو يتكفل البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة[3]. يبلغ سقف الإستثمار 10000000دج. يجب أن يكون المستفيد ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع مشروع و أن يكون بدون عمل أو أن يقدم مساهمة شخصية بالمستوى المحدد حسب قيمة المشروع.

---

[1] فرحاتي حبيبة, **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** دراسة حالة الجزائر(2001-2011) مذكرة ماستر,غير منشورة جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة , 2012, ص 118.

[2] سليمان ناصر, عواطف محسن, (مرجع سبق ذكره), ص 6.

[3] صليحة بوهلال, **وكالات تشغيل الشباب (النتائج و العوائق)** دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل- ورقلة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, مذكرة ماستر أكاديمي, (غير منشورة) 2013, ص 41.

المطلب الثالث: مساهمة القرض المصغر في الرفع من نسب التشغيل و مكافحة الفقر

نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و انفتاح الجزائر على سياسة اقتصاد السوق أيضا تخليها تدريجيا عن الاقتصاد الموجه, كل هذه المشاكل وغيرها دفعت بالحكومة إلى التفكير بجهاز القرض المصغر كحل، من أجل توفير مناصب شغل , القضاء على الفقر و خفض نسب البطالة.

الفرع الأول: دور القرض المصغر في مكافحة البطالة و الفقر

يواجه العالم في الوقت الحاضر تحديا كبير من أجل الحد من ظاهرة البطالة ومحاربة الفقر بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المنضمات العالمية و المحلية إلا أنه بلغ عدد الأسر الفقيرة في الجزائر 1932000 أسرة فقيرة في سنة 2014 ، بالرغم من كبر هذا الرقم إلا أنه ازداد بـ 340 ألف أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2013 الذي كان 1628000 أسرة فقيرة.

ترى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن ارتفاع معدل الفقر في الجزائر راجع إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، و في مقدمتها الحق في التنمية و الحق في الحصول على فرص عمل ، وغيرها[1].

أما بالنسبة للبطالة فقد عرفت هي الأخرى تدبدب في الآونة الأخيرة حيث بلغ معدل البطالة في سنة 2009 ، 10.2 % ، ثم بقيا مستقر نوعا ما في السنتين 2010، 2011 بمعدل 10 % ، ليرتفع في السنة الموالية إلى 11 %، إلا أنه عرف انخفاض ملحوظ و إستقرار عند معدل 9.8 % في السنتين 2013 و 2014 [2].

إعتمدت الجزائر القرض المصغر كأحد الحلول للخروج من هذه مشكل ،كون أنها أحد أدوات الحد من الفقر و التخفيف من البطالة ، التي توفر الخدمات المالية للفقراء و البطالين ، وكدا منخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية ، بسبب ظروفهم الإقتصادية المتدنية ، فهو يوفر مساعدات مالية من أجل القيام بأعمال التجارية الصغيرة.

[1] منتدى الشروق 2015 /03/10 , 21:54 http://www.echoroukonline.com

[2] الديوان الوطني للإحصائيات, 2015/03/12 , 23:15, WWW.ons.dz

في إطار الجهود الدولية لمحاربة الفقر فقد اعتمدت الجمعية العامة الأمم المتحدة عام 2005 على أنه " عام الأمم المتحدة للتمويل الأصغر" [1]. و أقرت على الأثر الإيجابي للقروض المصغرة في التخفيض من حدة الفقر كما أن له تأثير على:

- مساعدة الأسر الفقيرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية؛
- يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي الأسر و الاستقرار في المجتمع؛
- تساهم في القضاء على الفقر من خلال وحصول الفقراء على قروض صغيرة لبدء الأعمال الصغيرة؛
- التمويل الأصغر ليس فقط تحسين الوضع الإقتصادي للفقراء, لكن له أيضا آثار إيجابية على مستويات المعيشية و الحياة الإجتماعية مثل تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد، العلاج...الخ [2].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن جهود لم تقتصر الدولة على إنشاء جهاز أو هيئة معينة، بل أوجدت العديد من الحلول من أجل إعادة الحياة للأسر الفقيرة و التخفيف من ظاهرة البطالة توفير مناصب شغل ، من خلال وضع أجهزة و برامج تشغيلية ، و هيئات لدعم التشغيل وهي:

- ✓ الوكالة الوطنية للتشغيلANEM ؛
- ✓ وكالة التنمية الإجتماعية ADS ؛
- ✓ جهاز الإدماج المهني للشباب؛
- ✓ صندوق دعم تشغيل الشباب FAEJ ؛
- ✓ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية؛
- ✓ الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة؛
- ✓ عقود ما قبل التشغيل CPE؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI؛

[1] محمد مصطفى غانم, واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين- دراسة تطبيقية على قطاع غزة- مذكرة ماجستار في المحاسبة و التمويل, جامعة الإسلامية – فلسطين- 2010 ص 23 .

[2] Adnan Ali , M. Ashan Alam ,Role and performance of microcredit in Pakistan , Master's Thesis in International Business 15 ECTS, Department of Economics and Informatics, University West Spring term 2010 p 23 .

- ✓ الوكالة الوطنية للتشغيل ؛
- ✓ تجربة صندوق الزكاة؛[1]

الفرع الثاني: دور القرض المصغر في التشغيل

قبل التطرق إلى دور القرض المصغر إنشاء مناصب شغل يجب أولا معرفة ما المقصود بسياسة التشغيل ومختلف أبعاد التشغيل.

تعريف سياسة التشغيل: هي سياسة تهدف إلى تحقيق العمالة و تنمية فرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق و بهذا ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العناصر من عناصر السكان النشاط بين الذين هم في عمر الإنتاجي سواء كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل.

وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة و التي أنشئت بفرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج.

تعريف التشغيل: " التشغيل هو الجهد لإيرادي الواعي الذي يقوم به الفرد يهدف إلى إنتاج سلع و الخدمات لإشباع حاجاته ومن ثم فإن أي مجهود لغير هدف لا يعتبر عملا".

أيضا:"التشغيل أو العمل هو إلحاق الفرد بمنصب عمل للقيام بمهمة معينة مقابل أجر .

كما عرفت المنظمة الدولية للعمل على أنه، يكون شخص قابل للتشغيل عندما :

- يمكنه الحصول على منصب شغل؛
- يحفظ عليه و يتطور في عمله و يتكيف مع التغيير؛
- يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه .

يشترط في الفرد أن يكون :

- قادر على العمل؛
- تسوية الوضعية من جهة الخدمة الوطنية بالنسبة للشباب؛
- أن لا يقل السن على 16 سنة ؛

[1] سايح حنان, بوعنان فاطمة الزهراء, **سياسة التشغيل في الجزائر** , مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية, (غير منشورة) , جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, 2014 ص 60.

- إن يتمتع بالحقوق المدنية[1].

أهداف سياسة التشغيل: يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل في ما يلي:

- زيادة حجم الناتج القومي و رفع مستوى الفعالية الصناعية و الإقتصادية؛
- رفع مستوى معيشي من خلال زيادة الدخل للأفراد؛
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل و الباحثة عنه؛
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني و التشريعي الذي تحده مراسيم و تشريعات العمل[2].

إن مشكلة البطالة وقلة مناصب الشغل سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا ما أدى بغالبية الدول إلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة، على الرغم من ضآلة حصة هذا النوع من المؤسسات في السوق العالمي، وصغر حجم التمويل إلا أنه يعتبر الوسيلة الفعالة في استحداث فرص عمل جديدة، سوى بطريقة مباشرة لأصحاب المؤسسات أو بطريقة غير مباشرة عند توظيفهم لأشخاص آخرين, وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي و الاقتصادي الذي تواجهه مختلف الحكومات، فهي تؤدي دور مهم في توفير مناصب شغل و استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمسوياتها و مجالاتها المختلفة، لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية و يمكن للمشاريع المصغرة أن تستقطب كم كبير من اليد العاملة، سواء المؤهلة أو غير ذلك نظرا لمقدرتها على توفير عدة عناصر و التي يمكن إبراز أهمها في ما يلي:

أ. استقطاب العاملين و تكوينهم : إن المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية و استمرارها هو المورد البشري الفعال، و على هذا الأساس، يتجلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة من قبل الحكومات و الأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تكوينهم و توفير فرص عمل، كما أن دورها في البلدان العربية لا يقل عنه في الكثير من الدول الأخرى، بصفتها توفر فرص كثيرة للعمل[3].

---

[1] الموقع الالكتروني, البطالة و التشغيل http://www.ouargla30.com

[2] صليحة بوهلال, (مرجع سبق ذكره), ص 37.

[3] بغداد بنين, عبد الحق بوقفة,ملتقى وطني حول "واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر", مداخلة بعنوان, **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل**,2013/06/5, ص 13.

ب. عدم تطلبها لمهارة كبيرة : تعتبر المؤسسات الصغيرة قادرة على امتصاص البطالة و توفير فرص عمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام.

ج. تمكنها من تشغيل العمال العاديين: تستقطب مؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية و الميدانية...، كما توفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.

إن المؤسسات الكبرى بحاجة كبيرة إلى المشاريع الصغيرة بحيث:

- توفير المواد الأولية و تصريف منتجات للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان .
- تساعد على زيادة حجم المبيعات و التوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين 1.

أنشئت في كل ولايات الوطن وكالات ولائية للتشغيلANEM , بغرض تنظيم سوق الشغل و تنفيذ مختلف الإجراءات و الأجهزة المعتمدة في هذا المجال, أيضا تعمل على تقسيم العروض بين الوكالات المحلية كما تهدف إلى توفير مناصب التشغيل لطالبي العمل.

يعرض الجدول الموالي عدد عروض العمل ، عدد الموضفين من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل , بالإضافة إلى نسب التوظيف من العروض خلال الفترة (2009-2014) .

الجدول رقم (1-1): تطور سوق الشغل في ولاية ورقلة خلال الفترة (2009-2014).

السنوات	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014	المجموع
عروض العمل	12115	17000	16900	12111	16560	19044	93730
التوظيف	5212	12213	8551	4132	8223	10054	48385
نسبة التوظيف من	%43.02	%71.84	%50.57	%34.11	%49.65	%52.79	%51.62

[1] وكالات التشغيل, **التشغيل في الجزائر**, 16/02/2015 , 21:07, www.mjksar.

العروض							

- صليحة بوهلال, مرجع سبق ذكره, ص 54.
- * من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM .

من أجل التوضيح أكثر قمنا بإعداد الشكل الموالي الذي يجسد ما ورد في الجدول رقم (1-1) من معطيات رقمية إلى رسم بياني توضيحي .

الشكل رقم (1-1): تطور سوق الشغل في ولاية ورقلة خلال الفترة (2009- 2014)

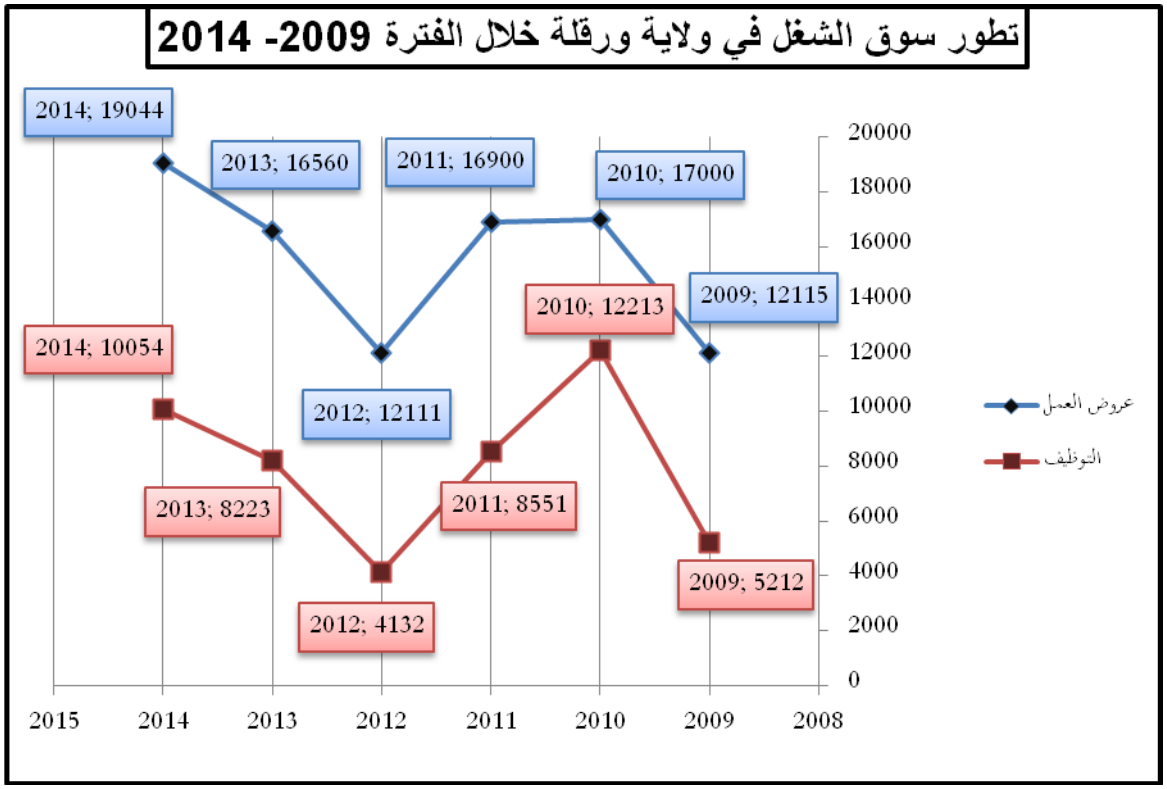

من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات من الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM .

من خلال الجدول و الرسم البياني نلاحظ وجود تذبذب من حيث عدد عروض العمل و عدد الموظفين خلال هذه السنوات ، بالإضافة إلى وجود فجوى كبيرة بين عدد عروض العمل و التوظيف, حيث في السنتين 2009 و 2010 هناك تزايد ملحوظ بعد أن كان عدد الموظفين 5212 انتقل إلى 12213 على التوالي وهي أكبر نسبة توظيف في هذا الفترة، إلا انه انخفض في سنة 2012 إلى نسبة 34.11 % لتصل عروض العمل و التوظيف إلى أدنى حد لها، أما بالنسبة للفترة 2012- 2014 هناك تحسن و ارتفاع في نسب التوظيف و العروض حيث كان على التوالي: 34.11 %، 49.65% ، 52.79 %.

بالرغم من توظيف 48385 موظف خلال السنوات الخمسة إلا أنه عدد بسيط مقارنة العروض التوظيف خلال نفس الفترة حيث أن نسبة التوظيف من العروض 51.62 % أي ما يقارب النصف العروض فقط.

يعود سبب وجود تلك الفجوة بين عروض العمل و التوظيف إلى عدم تناسب عروض العمل مع طلبات العمل المطلوبة من طرف الشباب أي ليس هنالك توافق بين رغباتهم و تخصصاتهم، و أن أغلب طالبي العمل يفضلون العمل في تخصصهم بدل تقلد أي وضيفة أخرى.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سيتم تحت هذا العنوان عرض مجموعة من الدراسات السابقة و التي لها صيلة بموضوع دراستنا، القروض المصغرة و مساهمة سياسات التشغيل في إنشاء مناصب عمل وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى الدراسات السابقة باللغة العربية و في المطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

أولا: دراسة لـ مغني ناصر, بعنوان" القرض كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر" ، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: إلى **"أي مدى ساهمت إستراتيجية القرض المصغر في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر؟ وما هي التحديات و المعوقات التي تعترضها؟".**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إستراتجية القرض المصغر في الجزائر و دورها في تفعيل سوق العمل و كذا التحديات و المعوقات التي يواجهها التمويل المصغر، وهي عبارة عن دراسة ميدانية أعتمد فيها على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائرANGAM. من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، إلى أن القرض المصغرة قد ساهم في خلق مناصب شغل لكن ليس بالشكل المرجو منه، وذالك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالجانب التنظيمي العام للتمويل المصغر، و منها ما يتعلق بالجهاز المشرف للقرض و آخر متعلق بالفئة المستهدفة.

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا من حيث الهدف، حيث أبرزت هذه الدراسة الدور الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب شغل و تفعيل سوق العمل في الجزائر، وتختلف مع دراستنا من حيث اختيار الإطار المكاني و الزماني للدراسة.

ثانيا: دراسة لـ موسى بن منصور, توفيق براهم شاوش، مقالة حول دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمنا إطار المالية الإسلامية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر 2013.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: "ما هو دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ ".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القرض المصغر في معالجة مشكلة الفقر في المناطق الريفية بالبلدان الإسلامية، والقضايا المتصلة بها ضمن إطار المالية الإسلامية ، كما ركزت على أهم المعوقات لتمويل الريفي و سبل تجاوزها ، لقد اعتمدت هذه الدراسة على إحصائيات عن مجموعة من الدول العربية و نسب الفقر فيها، و كيف تمساهم القروض المصغرة في خفض هذه النسب، لتتوصل هذه الدراسة في الأخير إلى اقتراحات لتفعيل دور القروض المصغرة في الدول العربية.

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا من حيث اهتمامها بدور القروض المصغرة ، و يكمن الاختلاف من حيث العينة المدروسة حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر ، أما دراستنا تهدف إلى إيضاح دور القروض المصغرة في المساهمة في التشغيل ، أيضا من حيث عينة الدراسة، فقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الدول العربية، أما دراستنا فتخصصت في الجزائر و بالتحديد الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ورقلة، أيضا الاختلاف من حيث الإطار الزماني للدراسة.

ثالثا: فوزي بوسدر, عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة– دراسة دول المينا MENA ، الملتقى الدولي حول إسترتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، خلال الفترة 15– 16 نوفمبر 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الأصغر و كفاءته في مكافحة الفقر و البطالة و توفير مناصب عمل في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وهي دراسة إحصائية حيث اعتمدت على تطور معدلات محفظة القروض و عدد المؤسسات التمويل الأصغر، بالإضافة إلى معدلات البطالة، حيث انتهت الدراسة هذه بالتزايد الكبير لمؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم و قدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف و النمو الاقتصادي و زيادة النتاج.

تعتبر هذه الدراسة قريبة من دراستنا حيث تناولت دور التمويل الأصغر في المساهمة في خلق مناصب

عمل ، و هو بالضبط ما تهدف إليه دراستنا، كما تطرقت أيضا هذه الدراسة إلى إيضاح الدور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر و البطالة وهذا ما لم نتطرق إليه في دراستنا.

رابعا: محمد مصطفى غانم, واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين– دراسة تطبيقية على قطاع غزة– مذكرة ماجستار في المحاسبة و التمويل, جامعة الإسلامية – فلسطين– 2010م.

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:"ما هو واقع التمويل الأصغر في فلسطين وما هي آفاق تطويره؟".

كما تهدف إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين و أهم المعوقات التي تحول دون انتشاره بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، أسلوب المسح الشامل. لتتوصل هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج ، أهمها ضرورة أن تعمل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على تطبيق التمويل الأصغر ,كون أنه يحظى بالأفضلية بين الأفراد مقارنة مع الأنواع تمويل الأخرى المتاحة في القطاع، خاصة التمويل الأصغر الإسلامي ، و هذا يستدعي ضرورة الاهتمام و تطوير بهذا النوع من التمويل بما يتناسب و الطلب عليه.

إن هذه الدراسة تعد قريبة من دراستنا من حيث اهتمامها بالتمويل المصغر و المشاريع الصغيرة و دورها في تطوير البلد و القضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية و الإجتماعية ، إلا أنها تختلف مع دراستنا من حيث تركيزها على المعوقات أكثر ، أيضا الاختلاف من حيث العينة المدروسة و كدا الزمان و المكان .

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1) **Adnan Ali , M. Ashan Alam ,Role and performance of microcredit in Pakistan , Master's Thesis in International Business 15 ECTS, Department of Economics and Informatics, University West Spring term 2010 .**

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أداء قطاع التمويل الأصغر و تأثير القروض المصغرة على مختلف مستويات الفقر مستخدمة من أجل ذلك الأساليب الكمية و النوعية .

حيث توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن القروض الصغيرة تساعد في التخفيف من حدت فئات مختلفة من الناس الفقراء و له أثار ايجابية على مستوى معيشتهم فهو يساعد على تحسين المداخيل، أيضا إنشاء تلقائي لمشاريعهم الخاصة وهي أداة توظيف ذاتي للرجال و النساء لإحداث تغيير لدى ذوي الدخل المنخفض. وتعتبر هذه الدراسة مشابهة مع دراستنا من حيث اهتمامها بالدور الذي تؤديه القروض المصغرة في التخفيف من حدت الفقر ، إلا أنها تختلف مع دراستنا من حيث المكان و الزمان و العينة المدروسة .

2) **Sherin Gamaleldin Ahmed Taha, The effectiveness of microcredit programmes on alleviating poverty and empowering women in Cairo, Egypt, Memo Master , University of Agder, 2012.**

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إبراز تأثير برامج القرض المصغر في التخفيف من حدت الفقر و دعم المرأة في القاهرة و تسليط الضوء على التجارب الناجحة من أجل الاستفادة منها، أيضا تقييم فعالية برامج القروض المصغرة في القاهرة – مصر.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى الأثر الإيجابي للقرض المتناهي الصغر للتخفيف من حدت البطالة، أيضا تعزيز و إبراز قدرة المرأة و إعطاءها فرصة لإثبات كفاءتها في إدارة القروض الصغيرة، كما توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن أغلب المستفيدين من القروض المصغرة رجال بالرغم أن هذا النوع من التمويل يستهدف المشاريع النسوية بدرجة الأولى.

خلاصة الفصل

مشكلة البطالة و الفقر وقلة مناصب الشغل، أو نقول عدم توافق الطلبات مع الرغبات على الشغل كما توصلنا إليه من خلال هذا الفصل، كل هذه المشاكل تواجه المجتمع الجزائري و تمس فئة الغالبة و الحساسة فيه و هي فئة الشباب,مما استوجب من السلطات المعنية وضع ميكانزمات و هيئات خاصة من أجل تخطي هذه المشاكل , التي تطرقنا إليها من خلال هذا الفصل، فقد كان لها الأثر الإيجابي في خفض معدل البطالة إلى 9.8% و استقراره في السنتين 2013 و 2014 , يرجع هذا الانخفاض إلى خلق مناصب عمل جديدة، بالرغم الانخفاض المحتشم في معدلات البطالة إلا أنها مازالت مرتفعة و تمثل خطر على المجتمع الجزائري.

بعد أن تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة ، و مجموعة من الدراسات السابقة حيث استعرضنا أهم جوانب الاختلاف و التشابه بين دراستنا و الدراسات السابقة التي بدورها أكدت نتائجها على أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الصغيرة .

لتدعيم دراستنا ميدانيا اخترنا إحدى الوكالات المانحة للقروض المصغرة، ألا وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، وذلك بغرض معالجة الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج.

الفصل الثاني

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية وكذا مجموعة من الدراسات التطبيقية السابقة التي لها صلة بالموضوع، سنحاول من خلال هذا الفصل و المتمثل في الدراسة التطبيقية اختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع دور القروض المصغرة في خلق مناصب شغل ، سنقوم في هذا الفصل إسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي، و ذلك من أجل الإلمام أكثر بالجانب التطبيقي، لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة.

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية التي قمنا بها، و تحديد منهج و أدوات المستخدمة فيها، و كذا متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة أو عدم الفرضيات المطروحة، قمنا بالدراسة الميدانية و ذلك من أجل إسقاط الجانب النظري من الدراسة على أحد الوكالات المانحة للقرض المصغر.

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية و التطبيقية الهادفة ، و هذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعدنا من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة . و كما ذكرنا سابقا فإن هذا البحث يناقش الدور الذي تبديه القروض المصغرة في خلق مناصب شغل بالنسبة للجزائر، وقد اختيار أحد أهم الوكالات المانحة للقرض المصغر،و الأكثر فعالية و إهتمام بالشباب الطموح ، و هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي هي بدورها تمثل مجتمع الدراسة، و حددنا فترة الدراسة بخمسة سنوات أي (2009 إلى غاية 2014)، تعتبر هذه الفترة كافية من أجل التحقق من الفرضيات المطروحة .

أولا: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من أهم الهيئات الداعمة للشباب من أجل إنشاء مشاريع صغيرة ، أي خلق مناصب شغل خاصة بهم ، وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من منصب ، و هذا بفضل الامتيازات و التحفيزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.من خلال هذا البحث سوف نتطرق

إلى تعريف هذه الوكالة و أهدافها و مهامها، و الامتيازات المختلفة التي تمنحها الوكالة في إطار تشجيع و تطوير المؤسسات الصغيرة.

1- نشأة و إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أ- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب و تحدد قانونها الأساسي, و هي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالي ، و تسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب. وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة, و في السداسي الثاني من السنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل و التضامن الوطني لذلك هي تعتبر هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني[1].

أما بالنسبة لفرع ورقلة فقد أفتتح سنة 1997 مقره الحالي "الحي الإداري" ورقلة، و تخصصه الإقليمي ولاية ورقلة.

وهي تسعى إلى دعم الشباب و إعطاء فرصة إنشاء مشاريع مصغرة لهؤلاء الشباب، كلها عدة أهدف من بينها:

تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛

- تنمية روح الإبداع و المبادرة لدى الشباب؛
- الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع[2].

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 52, المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** وتحديد قانونها الأساسي، ، 1996،ص12.

[2] مشري محمد الناصر, **دور المؤسسات المتوطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**, دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة, مذكرة ماجستير, جامعة فرحات عباس- سطيف- 2011, ص98.

- يقتصر ملف الاقتراض عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الوثائق التالية:

_ ملئ إستمارة التسجيل (أنضر الملحق 1)؛

_ بطاقة التعريف الوطنية؛

_ صورتان شمسيتان (2).

ب- إستراتجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على إستراتجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة و هي كالتالي:

- ✓ **الأيام الإعلامية:** يم تنظيم أيام إعلامية و دراسية تهدف من وراءها الوكالة إلى توسيع و تفعيل الحملات التحسيسية للشباب البطال من أجل غرس المبادرة إلى إنجاز مشاريع مصغرة و مستقلة، كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية و التنظيمية و الاقتصادية لهيكل المشروع.
- ✓ **التكوين:** حيث تنضم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أيام تكوينية حول إدارة الأعمال و تسيير المؤسسات، و هي مخصصة لحاملي المشاريع و مسيري المؤسسات المصغرة، و هذا بغية الرفع من ثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام المنوطة بهم.
- ✓ **تنظيم المعارض:** يتم تنظيم معارض جهوية و وطنية بصفة دورية تهدف إلى
  - ترقية منتجات و خدمة المؤسسات المصغرة؛
  - ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكزين شبكة مؤسساتية؛
  - ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال وذلك بإظهار ما قام به الآخرون لتشجيع الشباب على الشباب على التقدم من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة.
- ✓ **التنسيق مع أجهزة قطاعية:** التشجيع على إنشاء عدد من المؤسسات مصغرة كثمرة مجهدات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية؛
- ✓ **وضع نظام المعلومات:** منذ سنة 2002م وضعت الوكالة نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط مختلف الفروع بالمدرية العامة، يعتبر نظام المعلومات هذا فعلا بنك

معطيات حقيقية حول الشباب المستثمر و نشاطاتهم، مما يسهل الإدارة الجيدة لمحافظة الوكالة المكونة من ملفات المؤسسات المصغرة مما يسمح بالمعالجة السريعة و الشفاف لكل الملفات المودعة و كذا متابعة محليا و مركزيا؛

- ✓ **لا مركزية تسيير المشاريع**: إن عملية لا مركزية التكفل بتسيير و متابعة المشاريع تنطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحاول تقريب وسائل الدعم و المرافقة بالنسبة للشباب المستثمر من جهة، و تأمين و مراقبة مثلى لسير الجهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى؛
- ✓ **إنشاء موقع على شبكة الانترنت**: لقد تم فتح على شبكة الانترنت يخص الوكالة لدعم تشغيل الشباب و هو عملي منذ سنوات و يحتوي على كل العناوين و المعلومات و التوضيحات و المستجدات التي تخص جهاز الوكالة و جميع المعلومات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة، و يمكن تفحصه على شبكة الانترنيت؛
- ✓ **دليل المؤسسات المصغرة**: تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة تم طبعه و توزيعه؛
- ✓ **صندوق ضمان أخطار القروض**: أنشأ سنة 1998م هو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، و هي بمثابة تشجع للبنوك على منح القروض للشاب المستثمر إضافة إلى الضمانات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك؛
- ✓ **التطوير المستمر للجهاز**: وذلك من خلال الرفع من مستوى أدائها، تطوير الآليات و أقلمة الجهاز مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال:
  - استحداث مديرية التطوير و الإبداع ؛
  - التعاقد مع مؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين و رفع مستوى أداء موظفي الوكالة؛

- القيام بعملية التقييم الذاتي لإنجاز الوكالة و تقويم سياسات الوكالة على ضوء النتائج من خلال دراسات عملية ميدنية[1].

✓ **دار المقاولتيــة:** حيــث أنشــأ فــرع علــى مســتوى الجامعــة قاصــدي مربــاح – ورقلــة ســنة 2012 (القطــب 2) ، تهـدف إلى توجيـه ، مسـاعدة و بلـورة أفكـار الشـباب الجـامعيين الـراغبين إنجـاز مشـاريع مصغرة (وهي فكرة جديدة لا تزال قيد التنفيذ).

ثانيا: مهام و طريقة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من أجل تنفيذ الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وضع على عاتق الوكالة العديد من المهام وفقا للمرسوم التنفيذي الصادر في 8 سبتمبر 1996م .

1. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[2]

نلخص فيما يلي مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب ما ورد في المادة 6 من المرسوم التنفيذي وقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996م, المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03- 288 لمؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر 2003 م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي.

- دعم وتقدم المساعدة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، تطبيقا لخطة التمويل؛
- تطبيق كل التدبير التي من شأنها أن تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة و فق للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛

[1] قوجيل محمد, **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماجستير,غير منشورة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2008, ص, ص 143, 144.

[2] - المادة06، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم ا التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي،الجريدة الرسمية، العدد2003،54 ، ص، ص6،7.

- تسير تراخيص الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد ، في حدود الغلاف المالي الموضوع تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛
- تنظم دورات لتعليم الشباب و تكوينهم أو تجديد معارفهم في تقنيات مع الهيئات و المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من خلالها إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع ، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

2. طريقة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هناك نوعين من الاستثمار و هما:

أ- استثمار الإنشاء: المتعلق بإنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف الشباب أو الشباب أصحاب المشاريع الذين تتوفر فيهم شروط التأهيل ؛

ب- استثمار التوسيع: وهو يتعلق بالاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة بعد انتهاء مرحلة الاستغلال مع توفر شروط معينة.

وقد وفرت الوكالة صيغتين لتمويل هذه الاستثمارات وهما كالتالي:

أ- التمويل الثنائي: الذي يقوم على مساهمة كل من الشباب أصحاب المشاريع بالأموال الخاصة و مساهمة الوكالة بقرض بدون فائدة، التي تتباين حسب مستوى الإستثمار؛

ب- **التمويل الثلاثي**: الذي ينص على وجود ثلاثة أطراف مساهمة في التمويل, المساهمة الشخصية للشباب المستثمرين, القرض بدون فائدة من طرف الوكالة, و قرض بنكي مخفض الفوائد .

ج- **القرض الإضافي بدون فائدة:** و هو موجه إلى الشباب حاملي شاهدات تكوين المهني و الجامعيين من أجل إنشاء ورشات متنقلة، مكاتب جامعية و قرض كراء.

أ- استثمار الإنشاء

و هو يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة من طرف الشباب حاملي المشاريع وفق إحدى الصيغ التمويل التالية:

أ-1- صيغة القرض في التمويل الثنائي

استثمار الإنشاء بتمويل الثنائي يتمثل في إنشاء مؤسسة من طرف الشباب أصحاب المشاريع مؤهلين لجهاز مشروع مدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مع الاعتماد في التمويل فقط على القرض بدون فائدة المقدم من الوكالة والمساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.

✓ **الهيكل المالي للتمويل الثنائي :**

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع و القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة, وذلك حسب النسب الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2) : الهيكل التمويلي الثنائي

مستوى الإستثمار	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	أقل من 5.000.000دج	%29	% 71
المستوى الثاني	ما بين 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	% 28	% 72

من إعداد الطالبة بناء على منشور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, **إنشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي**, الحي الإداري – ورقلة ص1.

أ-2- صيغة القرض في التمويل ثلاثي

استثمار الإنشاء مؤسسة مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

استثمار الإنشاء بتمويل الثلاثي يتمثل في إنشاء مؤسسة من طرف الشباب أصحاب المشاريع مؤهلين لإنجاز مشروع مدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مع الاعتماد في التمويل على:

1. المساهمة الشخصية للشباب المستثمرين؛
2. القرض بدون فائدة من طرف الوكالة؛
3. قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100 % و يتم ضمانه من طرف صندوق الكافلة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياه الشباب ذوي المشاريع. و هي موظحة في الجدول الموالي[1].

✓ **الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:**

في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع و القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة, بالإضافة إلى القرض البنكي, وذلك حسب النسب الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–3): الهيكل التمويلي الثلاثي

مستوى الإستثمار	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	أقل من 5.000.000دج	% 29	%1	% 70
المستوى الثاني	ما بين 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

من إعداد الطالبة بناء على منشور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, **إنشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي**, الحي الإداري – ورقلة ص1.

أ–3– القرض الإضافي بدون فائدة

توجه هذه القروض إلى الشباب حاملي الشاهدات التكوين المهني و الجامعيين من أجل إنشاء ورشات متنقلة، مكاتب جامعية و قرض كراء ، كما أن مدة تسديد القرض البنكي لا يمكنها أن تكون أقل من ثمان (08) سنوات منها ثلاث (03) سنوات إرجاء.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب , (منشور), **إنشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي**, الحي الإداري – ورقلة – ص1.

- ✓ بإمكان حاملي شهادة التكوين المهني الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 40 سنة الإستفادة من تمويل نشاطاتهم في إطار الوكالة بقرض تبلغ نسبته 28 % أو 29 % ، كدا قرض بنكي بنسبة 70 % مخفض الفوائد 100 %، من أجل إقتناء ورشات متنقلة في مختلف المجالات الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، دهن العمارات و مكانيك السيارات...الخ. كما تبلغ قيمة القرض الإضافي 500.000 دج.
- ✓ بإمكان حاملي شهادات جامعية إنشاء مكاتب جماعية مثل: الأطباء، المحاميين، المدققين للحسابات....الخ، الإستفادة من تمويل تجهيزاتهم في إطار القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بقرض بنكي نسبة فوائده 0 % ، ذلك بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2 % من كلفة الإستثمار، كما يمكن الإستفادة من قرض للكراء تصل قيمته إلى 1.000.000 دج[1].

ب- استثمار التوسعة

تقرر تمويل استثمارات التوسيع بالنسبة للمؤسسات المصغرة بموجب التعديل الجديد في النصوص المنظمة لجهاز الوكالة في سبتمبر 2003 الذي يقضي بإمكانية استفادة المشاريع الممولة من طرف الوكالة من تمويل لهذا الغرض، فاستثمار التوسيع يتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المشروع نفسه بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء.

ثالثا: الامتيازات والمساعدات الممنوحة من طرف الوكالة

نظرا لأهمية تسيير التمويل و منح الإعانات في جدب الشباب العاطل و تحفيز روح المبادرة لديه في الإستثمار وفرت العديد من التسهيلات لإنجاز المشاريع الجديدة، و تطوير المشاريع المنشأة التي تكون محفزا قويا للشباب العاطل على الإقدام لإنجاز مشاريع خاصة بهم.

[1] (منشور) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, **إنشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي**, الحي الإداري – ورقلة- ص1.

1. الإعانات المقدمة من طرف الوكالة:

تنقسم الإعانات التي تمنحها الوكالة إلى نوعين : إعانات تمنح في مرحلة الإنجاز و إعانات أخرى تمنح في مرحلة الإستغلال ، و مهما كان نوع الإستثمار، إنشاء أو توسيع يخضع المشروع بعد ذلك إلى متابعة و مرافقة من طرف مصالح الوكالة، وهي نفس الإعانات المطبقة بالنسبة للتمويل الثنائي و التمويل الثلاثي.

أ- مرحلة الإنجاز :

تمنح نوعين من الإعانات للمؤسسة المصغر خلال مرحلة الانجاز، يتعلق الأمر بإعانات مالية و إعانات جبائية.

- **إعانات المالية:**

- تتمثل القرض الكلاسيكي (قرض بدون فائدة) الذي يستفيد منه كل الشباب المقترضين من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حسب ما هو موضح في الجدولين (2-2), (2-3) السابق ذكرهما.
- تستفيد المؤسسة المصغرة من الإعانات المالية و هي المتمثلة في ثلاثة القروض الإضافية التي تطرقنا إليها سابقا المتمثلة في:

قرض بدون فائدة للكراء، بقيمة 500.000 دج لفائدة حاملي الشاهدات التكوين المهني.

قرض بدون فائدة للكراء، بقيمة 500.000 دج.

قرض بدون فائدة للكراء، بالنسبة للطلبة الجامعيين من أجل إنشاء مكاتب جماعية بقيمة 1000.000 دج.

- أيضا قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100 %.

- **إمتياز الجبائية:**

تستفيد المؤسسة المصغرة من إمتيزات الجبائية التالية:

1. <u>في مرحلة إنجاز المشروع</u>

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

- تطبيق المعدل المخفض لـ 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تستعمل في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية و البناءات الإضافية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للمشاريع المصغرة؛
- الإعفاء من الرسوم نقل الملكية على الاكتساب العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاط الحرفي و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

ملاحظة هامة: يجد بنا الذكر أنه من خلال قانون المالية المتعلق بسنة 2015 قد تم إلغاء:

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ب- في مرحلة إستغلال المشروع

تمنح للمستثمرين الشباب المستثمر إمتيزات جبائية في مرحلة الاستغلال و ذلك لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ إنطلاق النشاط أو مدة ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة, و يتعلق الأمر بالإمتيزات الجبائية التالية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني؛
- يمكن تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

_ 70 % خلال السنة الأولى من الضرائب؛

_ 50 % خلال السنة الثانية من الضرائب؛

_ 25 % خلال السنة الثالثة من الضرائب.

إن في استثمار التوسيع مقارنة بما هو عليه في حالة استثمار الإنشاء أنه تمنح نفس الإمتيازات في مرحلة الإنجاز بينما لا تمنح أي إعانات خلال مرحلة الاستغلال[1].

ملاحظة هامة:

كما يجدر الذكر أنه خلال قانون المالية المتعلق بسنة 2015 قد سمح للشباب المستثمرين العمل بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة عندما لا يتعدى رقم أعمالهم 30 مليون دينار جزائري، حيث يستفيد الشباب من إعفاء عن نظام الضريبة الجزافية تمتد من 3 إلى 6 سنوات.

- **مرافقة و متابعة المشروع**

مهما كان نوع الاستثمار ترتكز المتابعة و المرافقة المؤسسات المصغرة من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حول المحاور التالي:

- المشورة و التوجيه خلال نضج فكرة المشروع؛
- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع خلال إنشاء المؤسسة المصغرة؛
- متابعة احترام إلتزام المشروع ما في إطار دفتر الشروط و الإرسال الدوري للمعطيات المتعلقة بتطويرها؛
- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بالمشروع؛
- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع.

2. شروط ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أ- بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة:

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية:

[1] (منشور) , الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, القرض الإضافي بدون فائدة , الحي الإداري – ورقلة ص1.

-أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و35 سنة، وعندما يحدث المشروع ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل, يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛

-أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛

-ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة (بطال) عند تقديم طلب الإعانة؛

-أن يكون يمتلك مؤهل مهني.

ب- بالنسبة للقرض البنكي:

-طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي) ، والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.

-يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.

-لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.

-كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

الفرع الثاني: طبيعة و متغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض بعض متغيرات الدراسة و المراحل المستخدمة لحل إشكالية الدراسة.

- **القرض المصغر:**

يعتبر القرض المصغر في دراستنا متغير مستقل, و قد تطرقنا له بإيجاز في الجانب النظري, و سنحاول دراسة تأثيره في خلق مناصب شغل من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **التشغيل:**

يعتر التشغيل متغير تابع, في دراستنا و سنحاول من خلال هذه الدراسة وجود العلاقة بين به و بين المتغير المستقل.

المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

إن إختيار طريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية دورا هما, في طريقة عرض المعلومات و دراستها و تحليلها يعطي قيمة علمية , فمن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة, و كذا استنتاج نتائج نهائية للبحث.

لقد إعتمدنا في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

الفرع الأول:المصادر الثانوية

حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية و التطبيقية) من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية و التي تتمثل في الكتب, المجلات, المقالات العلمية, الجرائد الرسمية و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة سوى باللغة العربية أو الأجنبية, أيضا مختلف المواقع الرسمية على الأنترنات.

الفرع الثاني:المصادر الأولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة, تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال **الملاحظة** و **المقابلات** الشخصية مع عدد من الموظفين في مختلف المصالح داخل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, و خارج خارجها مع المكلف بالإحصاء في الوكالة الوطنية للتشغيل فرع ورقلة , المكلف بالإحصاء في الديوان الوطني للإحصائيات فرع ورقلة , مسئول فرع دار المقاولتية في جامعة قاصدي مرباح – ورقلة, وهذا من أجل الإستفسار عن العديد من التساؤلات و جمع المعطيات اللازمة من أجل استكمال الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على برنامج (**Microsoft office Excel**), من أجل تمثيل العلاقة القائمة بين التغيرين التابع و المستقل, كذا تحليل المعطيات و حسابها, من خلال إمكانية رسم الجداول و حسابها .

أيضا تمثيل مختلف الأشكال البيانية التي لها دور كبير في التحليل .

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها

بعد أن بينا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في الدراسة و تحديد متغيرات الدراسة , بما فيها الأدوات المستخدمة التي رأينا أنها المناسبة لهذه الدراسة, بالإضافة إلى الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الجانب النظري.

سنحاول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني, حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى عرض النتائج بشكل متسلسل تبعا لفرضيات البحث مستخدمين في ذلك الأشكال البيانية نضرا لسهولتها في تفسير و توضيح الظاهرة, أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه إلى مناقشة و تحليل النتائج المعروضة في المطلب الأول.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

بعد أن تم جمع المعطيات الخاصة بالبحث و دراستها و تحليلها بالأدوات و الطرق اللازمة و إدخال تغييرات عليها.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب عرض نهائي لهذه المعطيات, المتمثلة في القروض الممنوحة من طرف الوكالة و مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة ANSEJ

❖ **حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1997 إلى 2014**

نوجز من خلال هذا الجدول بشكل عام حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة منذ إنشائه في سنة 1997إلى غاية 2014.

الجدول رقم (2-4): القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1997 إلى 2014

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القروض الممنوحة	1	53	106	72	65	54	70	135	162	153
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	**المجموع**	
عدد القروض الممنوحة	160	172	380	366	616	822	560	463	**4410**	

المصدر: إحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (2-2): القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1997 إلى 2014

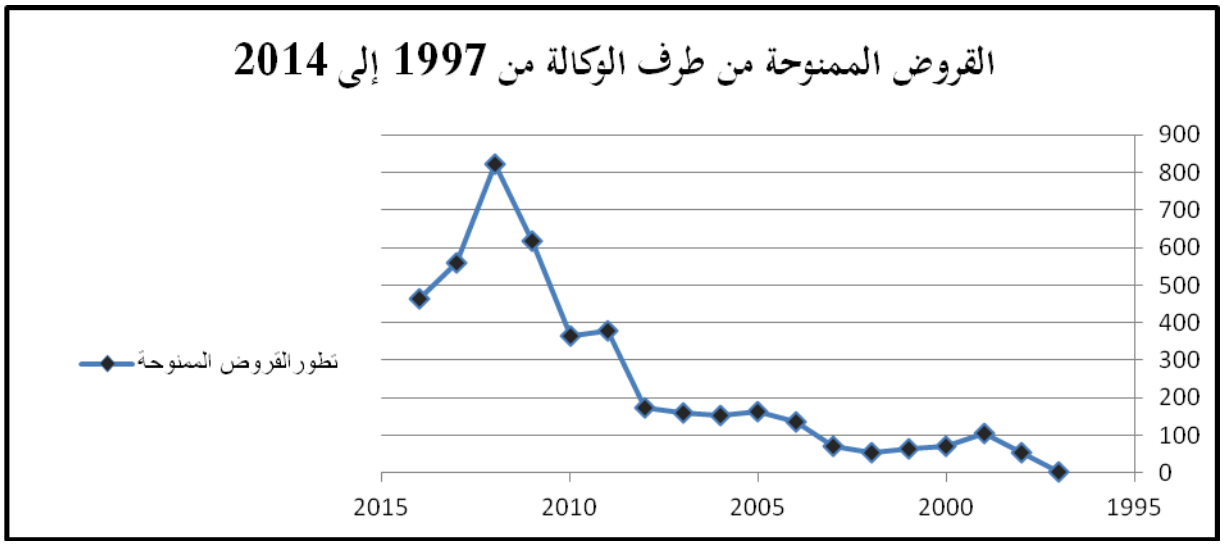

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

نلاحظ من خلال الجدول و الرسم البياني أن هناك تباين في عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حيث أن الفترة ما بين (1997 -2003) تعبر عن بدايات نشاط الفرع في الولاية ,إلا أن هذه القروض الممنوحة لا تعبر عن ما هو مرجو منها عند إنشائها. الفترة ما بين (2004- 2010) شهدت إرتفاع ملحوظ في الاقتراض من الوكالة يعود ذلك إلى التعديلات التي أدخلت على جهاز دعم تشغيل الشباب في سبتمبر 2003 التي بدورها أعطت دفعة قوية في مجال الإستثمار , الشغل و تفعيل اليد العاملة .

إن في السنتين 2009، 2010 قد بلغت فيها مناصب الشغل 895 , 699 منصب شغل على التوالي, و في السنتين 2011, 2012 بلغت عدد المناصب الشغل 1395, 2033 منصب شغل على التوالي.نلاحظ أن هنالك نقلة كبيرة و فرق شاسع سوى من حيث عدد القروض الممنوحة أو عدد المناصب الشغل المتاحة , وذلك بسبب التعديلات التي صدرت في سنة 2011 التي تنص على فتح المجال للاستثمار في كل الأنشطة, تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمقترض .

بالنسبة للسنتين 2013, 2014 شهدت تراجع كبير و انخفاض حاد, في عدد المقترضين ليصل إلى غاية إلى 560, 463 مقترض , على التوالي, ويعوذ ذلك أيضا إلى التعديلات التي صدرت في أفريل 2013 التي بدورها ألغت الاستثمار في العديد من المجالات و اقتصرت منح القروض إلى حاملي شهادات التكوين المهني , المتخرجين الجامعيين .

❖ ت

طور حصيلة التمويل الثنائي و الثلاثي

يوضح الجدول الموالي تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي و الثلاثي على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة منذ بداية نشاطها إلى غاية 2014.

الجدول رقم (2-5): عدد القروض الممنوحة حسب كل صيغة

التمويل الثنائي			التمويل الثلاثي		
عدد الوظائف المتاحة	عدد القروض الممنوحة	النسبة%	عدد الوظائف المتاحة	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
409	164	% 3.67	10675	4300	% 96.33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا إعداد الشكل البياني الموالي

الشكل رقم (2-3): عدد القروض الممنوحة حسب كل صيغة

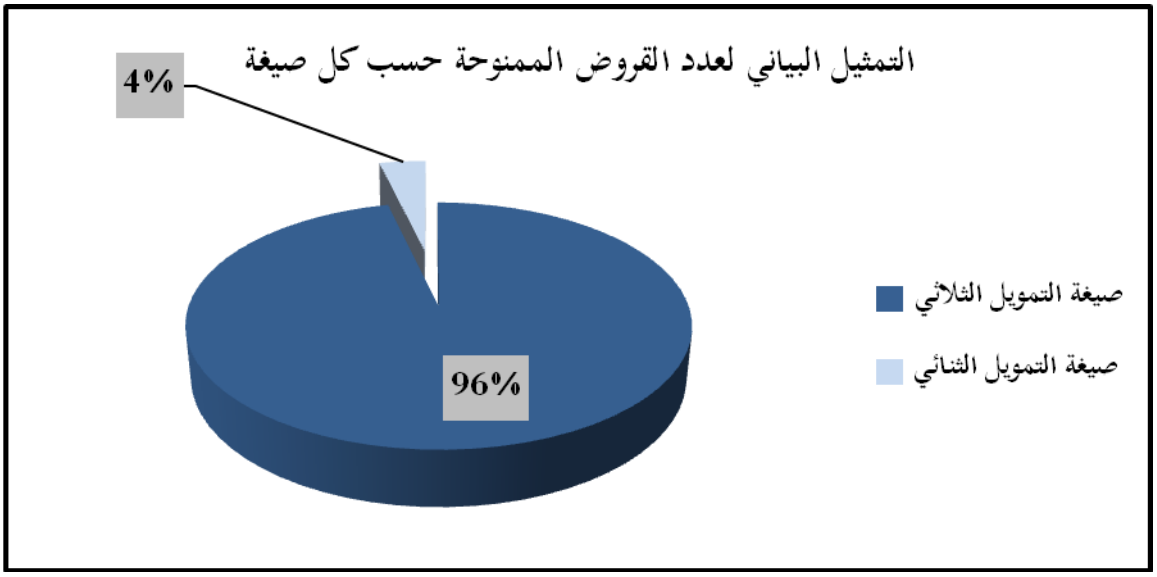

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

تمثل نسبة 96.33 % الشباب الذين مولت مشاريعهم بصيغة التمويل الثلاثي, لما له من مزايا خاصة إنخفاض نسبة المساهمة الشخصية إلى غاية 1 % و 2 % .

بينما نسبة من 3.67 % من الشباب اتجهوا إلى التمويل الثنائي, أي ما يعادل 164 مشروع, يرى هؤلاء المستثمرين أن نسبة 29 % أو 28 % كافية من أجل مساعدتهم على البدء في مشاريعهم, كون أنهم يمتلكون نسبة معقولة من قيمة المشروع.

الفرع الثاني: تقييم نشاط الوكالة خلال للفترة 2009 – 2014

أولا: عدد القروض الممنوحة وعدد مناصب الشغل خلال الفترة 2009– 2014

يوضح الجدول الموالي حصيلة القروض الممنوحة و عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة للفترة (2009-2014).

السنوات	عـــــدد القـــــروض	عدد مناصب الشغل	نسبة القروض الممنوحة

	الممنوحة		%
2009	380	895	11.84%
2010	366	699	11.42%
2011	616	1395	19.21%
2012	822	2033	25.64%
2013	560	1559	17.46%
2014	463	1249	14.43%
المجموع	**3207**	**7830**	**100%**

الجدول رقم (2–6): حصيلة الوظائف المستحدثة من طرف الوكالة للفترة (2009– 2014)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا إعداد الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم (2–4): حصيلة الوظائف المستحدثة من طرف الوكالة للفترة (2009– 2014)

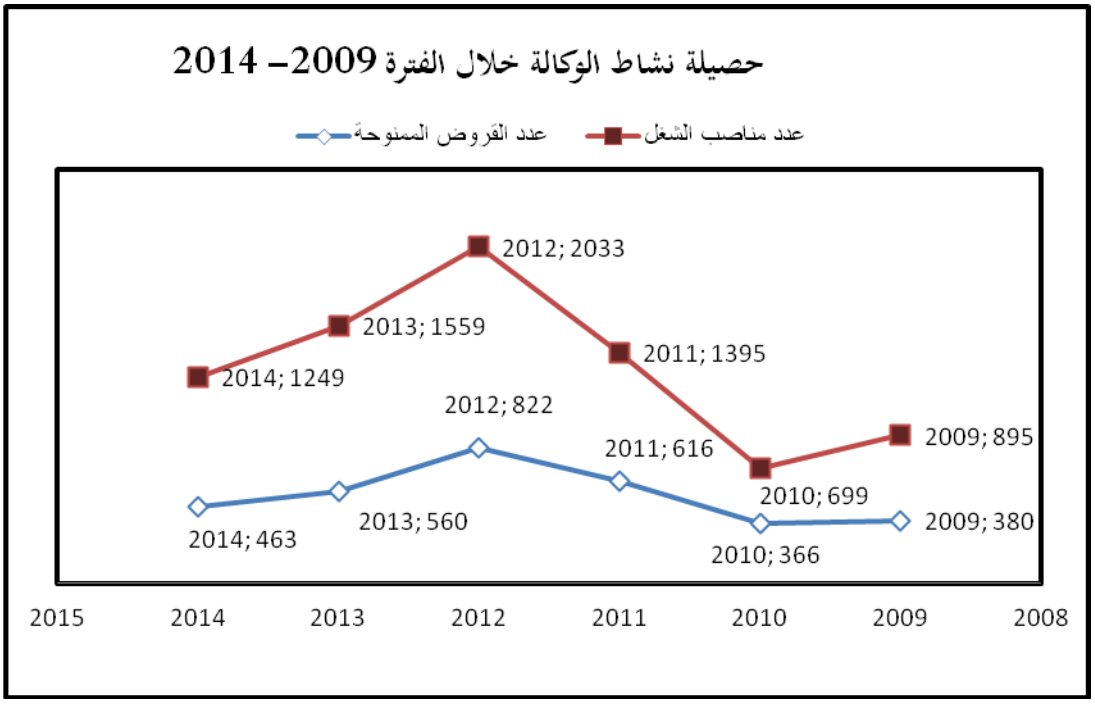

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

ففي الفترة ما بين 2009– 2010 هناك تراجع بسيط مقارنة بالفترة 2010– 2012 التي عرفت إرتفاع كبير بلغت نسبة الزيادة أكثر من 6 % لتصل إلى ذروتها في سنة 2012 بنسبة 25.64 % و هي الفترة التي عرفت أكثر إقبال من طرف الشباب المقترضين, وصلت عدد المناصب المتاحة فيها 2033 منصب شغل, و هو رقم لا يستهان به, إلا أن هذا الرقم لم يستمر في الإرتفاع, أو البقاء على نفس الوتيرة, بل إنخفض بنسبة 11.21% خلال الفترة 2013– 2014 ليصل في سنة 2014 إلى 463 قرض ممنوح, الذي بدوره وفر 1249 منصب شغل, و هذا أيضا عائد إلى التعديلات التي صدرت في أفريل 2013.

ثانيا: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط للفترة 2009– 2014

إذ كانت مجموع القروض الممنوحة من طرف نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة هي 3207 قرض, فهي أتاحت 8171 منصب شغل موزعة كما يلي:

الجدول رقم (2–7): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2009– 2014م.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة		
	العدد القروض	مناصب الشغل	النسبة %
الخدمات	1,247	2,878	38.88%
الأعمال التقليدية	232	555	7.24%
الفلاحة	25	77	0.77%
النقل	673	1,636	20.98%
مهن حرة	36	95	1.13%
صناعة	249	733	7.77%
البناء و الأشغال العمومية	546	1,654	17.03%
الصيانة	44	98	1.37%
هيدروليك	21	66	0.66%
أخرى	134	379	4.17%
المجموع	**3,207**	**8171**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

يوضح الشكل الموالي مخطط توضيحي بناء على الجدول السابق, في شكل أعمدة بيانية للقروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2009- 2014م.

الشكل رقم (2-5): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2009- 2014م.

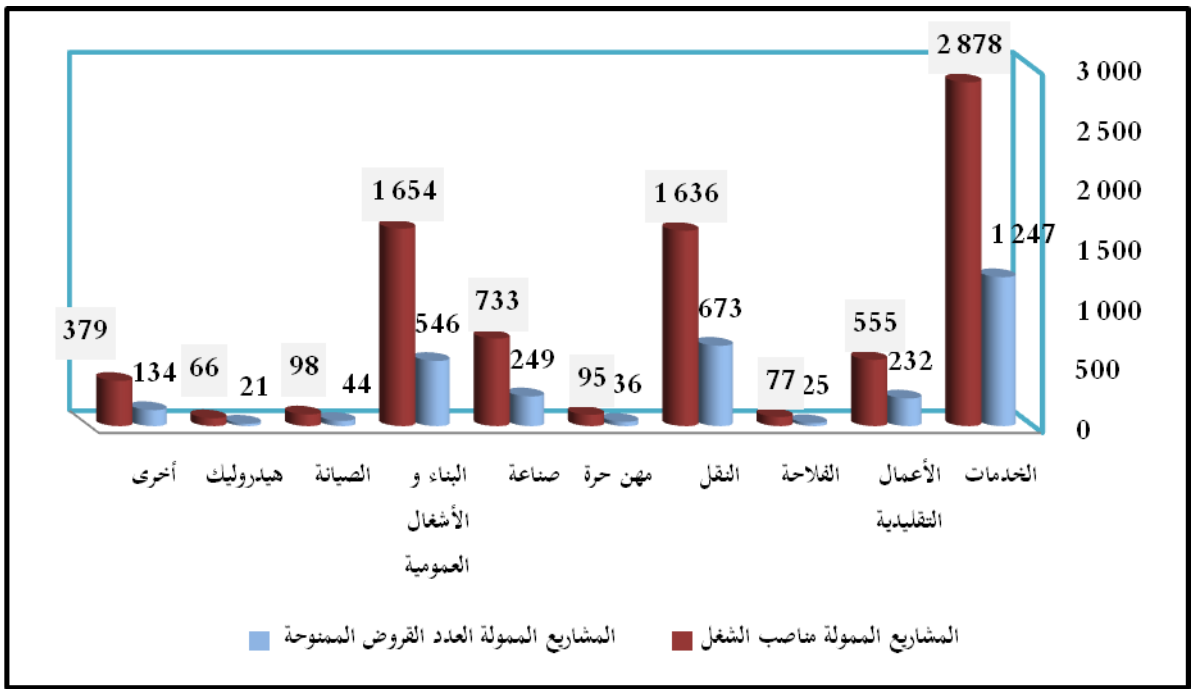

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

نلاحظ من خلال الجدول القطاعات الممولة من طرف الوكالة للفترة مابين (2009 إلى 2014) استطاعت توفير 8171 منصب شغل حيث أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر نشاط إذ إستطاع خلق 2878 منصب شغل من خلال منح 1247 قرض يلي ذلك قطاع النقل ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية , حيث وفر 1636 , 1654 منصب شغل على التوالي, و هذا بسبب عدم تطلب هذا النوع من الخدمات مهارات عالية أو تكاليف كبيرة مقارنة من المشاريع الإنتاجية, أيضا كون أن المنطقة في طور التطوير و الإنشاء فهذا يجعل قطاع البناء يعرف نشاط كبير .

في الحين نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع صناعة و الأعمال التقليدية و بعض الأعمال الأخرى ، التي استطاعت توفير 733، 555، 379 منصب شغل على التوالي، تحظ باهتمام أقل من طرف

الشباب، و قد يعود ذلك أن هذا النوع من النشاطات يتطلب مناخ خصب و نوع من التكوين و الخبرة المتخصصة في هذا المجال .

أما بالنسبة لقطاع الصيانة، الفلاحة , الهيدروليك التي استطاعت خلق 98، 77، 66 منصب شغل فقط على التوالي، و هي الأدنى اهتمام لدى الشباب.

ثالثا: توزيع المستفيدين حسب الشريحة العمرية و الجنس للفترة (2009– 2014م)

يوضح الجدول الموالي توزيع المستفيدين حسب الجنس و الشريحة العمرية و عدد المناصب المتاحة حسب كل شريحة خلال الفترة (2009- 2014م).

الجدول رقم (2–8): توزيع المستفيدين حسب الشريحة العمرية و الجنس خلال الفترة (2009– 2014م).

السن	النساء	الرجال	عدد مناصب الشغل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
أقل من 21 سنة	_	_	877	121	_
من 21سنة إلى 26 سنة	48	801	849	414	10.84%
من 27سنة إلى 33سنة	230	3765	3995	1770	51.03%
من 34سنة إلى 40 سنة	167	1543	1710	746	21.84%
من 41سنة إلى 57 سنة	38	361	399	156	5.09%
المجموع	_	_	**7830**	**3207**	**100 %**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا إعداد الشكل البياني الموالي

الشكل رقم (2-6): توزيع المستفيدين حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2009- 2014م).

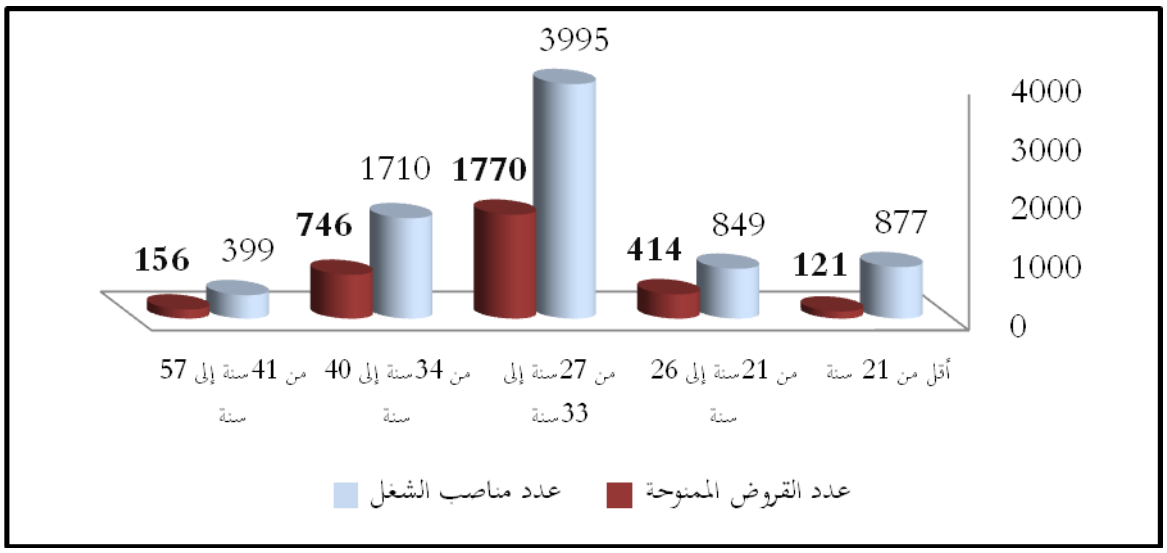

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر فئة مستفيدة من القروض هي ما بين 27 إلى 33 سنة و ما بين 40 إلى 34 سنة, وتعتبر هاتين الفئتين أكثر بحثا عن تحقيق الذات و تكوين المستقبل و الإستقرار, أما بالنسبة للفترة من 26 سنة فما أقل فهي تضم فئة الشباب الذين لم يتم مراحل التعليم و اتجهو إلى عالم الشغل في سن مبكر.

أم الفترة ما بين 41 إلى 57 سنة وهي تمثل الفئة المستفيدة من القرض الإضافي الذي يمنحه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في حال توفر الشروط اللازمة من الإستفادة من القرض.

كما تدر الإشارة إلى الإشادة بدور المرأة ومساهمتها في التشغيل فمن خلال الجدول نلاحظ أنه أكثر من 483 قرض مصغر ممنوح للنساء, خلال الفترة من 2009 إلى 2014 التي برزت أغلها في إنتاج الأعمال التقليدية, و الحرفية.

الجدول رقم (2–9): توزيع المستفدين حسب المؤهل خلال الفترة (2009_ 2014)

المؤهل	الجامعي	التكوين المهني	الثانوي	المتوسط	إبتدائي	غير معروف	المجموع
عدد السلف الممنوحة	213	659	479	1181	283	8	**2823**
النسبة %	% 7.54	%23.35	%16.96	%41.84	%10.03	%0.28	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا إعداد الشكل البياني الموالي

الشكل رقم (2–7): توزيع المستفدين حسب المؤهل خلال الفترة (2009_ 2014)

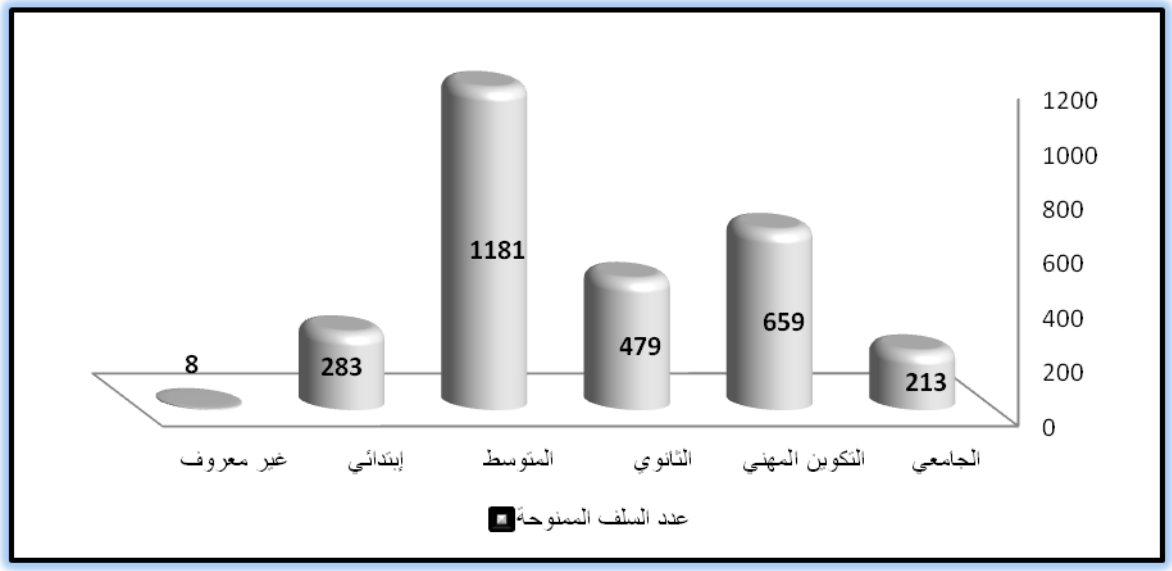

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أن أكبر نسبة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الشباب الذين يمتلكون مستوى التعليم المتوسط 41.84 % , بينما وصلت نسبة الشباب الحاصلين على شهادة التكوين المهني 23.35%، و هو الأكثر اقترابا من الواقع العملي، أما بالنسبة للشباب الحاصلين على مستوى الثانوي و الابتدائي 16.96 %، 10.03 % على التوالي.

كما تمثل نسبة 7.54% الشباب الجامعيين و هي نسبة ضئيلة جدا, و يعود ذلك إلى توجه خرجي الجامعة عادة إلى العمل في الوظيفة الحكومية.

الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه إستراتجية القرض المصغر

أولا: المعوقات متعلقة بالفئة المستهدفة

- عدم التحكم في آليات التسيير (بالنسبة للمشروع)؛
- عدم المعرفة الجيدة للسوق سوى بالنسبة للبائع أو المشتري؛
- صعوبة التسويق و إيجاد السوق الأنسب؛
- الطريقة المتبعة في منح التمويل (القرض)؛
- العراقيل الإدارية و البطء في اتخاذ القرارات

(خاصة المعاملات التي تجمع بين البنك الممول, الوكالة , المستفيد)؛

- عدم توفر الجوانب الشخصية للمقاول في أغلب الأحيان؛
- ترجيح النشاط التجاري و الخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

ثانيا: المعوقات المتعلقة الوكالة ANSEJ

- الجوانب الشخصية للمقاول لا تأخذ بعين الاعتبار من طرف الهيئة المانحة؛
- كثرة التعديلات في القوانين و النصوص التشريعية؛
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لتركيز خبرتها على الأنشطة الأخرى الأسرع و الأكثر ربحية؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القض المصغر مما يلغي جانب التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم تفسير لأهم النتائج التطبيقية , التي تم عرضها في المطلب السابق, و استخلاص أهم الاستنتاجات و التي من خلالها سيتم معالجة إشكالية , و اختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة للجانب التطبيقي .

بالاعتماد على الجداول والأشكال البيانية التي تم عرضها في المطلب السابق .

الفرع الأول: تفسير نتائج الدراسة

مناقشة نتائج حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة (من 1997 إلى 2014)

شملت الفترة ما بين (1997 إلى 2003) المرحلة الانتقالية للتوجه نحو اقتصاد السوق , يحدد المرسوم التنفيذي رقم 03-290 الصادر في 2003 شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها المعدل و المتمم"، المادة 11 مكرر1, التي بدورها أعطت دفعة قوية في مجال الإستثمار , الشغل و تفعيل اليد العاملة، وقد شملت التعديلات بعض التحسينات في القانون القديم و إضافة فرص أخرى جديدة لم تكن موجودة من قبل أهمها :

- الرفع من الحد الأقصى للإستثمار من أربعة ملايين دينار (4.000.000دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000دج)؛
- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية إلى ما بين 5% و10% بعد أن كانت تتراوح ما بين 5% و 20 %, لقد تمت المباشرة في تطبيق هذه التعديلات بشكل فعلي ابتداء من جانفي 2004. الذي بدوره كان المحفز الأساسي للاقتراض من الوكالة [1].

أيضا عرفت الفترة من 2004 إلى 2008 إرتفاع متتالي من 135 مقترض في سنة 2004 إلى 172 مقترض في سنة 2008 و ذلك بسبب التسهيلات الحصول على القرض التي وضعتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, بالإظافة إلى حملات التوعية وزيادة فتح فروع جديدة خلال هذه الفترة .

[1] المرسوم التنفيدي رقم 03-290 مؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها المعدل و المتمم"،المادة 11 مكرر1.

الفترة(2009- 2011) عرفت هي الأخرى ارتفاع كبير من 380 مقترض, ليصل إلى ذروته في 2011 , 616 مقترض, و هذا عائد إلى التعديلات العديدة التي صدرت في سنة 2011 , حيث أهم ما ورد فيها:

- فتح المجال للاستثمار في كل الأنشطة؛
- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمقترض لتتراوح بين 1% و 2% ؛
- تخفيض نسب فوائد على القروض[1].
- تحدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال ، و بـ 6سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها ،كما تمدد الفترة بسنتين في حال ما تعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة، كما يمكن للحرفيون التقليديون و كذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشرة سنوات[2].

أما بالنسبة للسنتين 2013, 2014 شهدت تراجع كبير و انخفاض حاد, في عدد المقترضين ليصل إلى غاية 560, 463 مقترض , على التوالي, ويعوذ ذلك أيضا إلى التعديلات التي صدرت في أفريل 2013 التي ألغت الاستثمار في العديد من المجالات و اقتصرت منح القروض إلى حاملي شهادات التكوين المهني ,المتخرجين الجامعيين.

مناقشة نتائج تطور حصيلة التمويل الثنائي و الثلاثي

96.33 % هي نسبة الشباب الذين فظلوا مباشرة مشاريعهم بصيغة التمويل الثلاثي, لما له من مزايا خاصة إنخفاض نسبة المساهمة الشخصية إلى غاية 1 % و 2 % , بإمكاننا القول أن هذه النسبة من الشباب لم تتسنى له فرصة الحصول على عمل لكن تمتلك طموح كبير و مشاريع تحتاج إلى يد المساعدة من أجل تجسيدها على أرض الواقع, هذا ما أذا بهم أللجوى إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي بدورها

[1] المرسوم تنفيذي رقم 103- 11, مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432, الموافق 6 مارس سنة 2011 المعدل و المتمم للمرسوم رقم 29003 المورخ في 9 رجب عام 1424الموافق 6 سبتمبر 2003 , المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها", المادة 10.

[2] قانون رقم 11- 11 مؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو سنة 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 " , المادة 13.

أعطت لهم فرصة من أجل إنجاز مشاريعهم و مساعدتهم و توجيههم من أجل أن تتكلل هذه المشاريع بالنجاح.

بينما نسبة من 3.67 % من الشباب اتجهوا إلى التمويل الثنائي, أي ما يعادل 164 مشروع, يرى هؤلاء المستثمرين أن نسبة 29 % أو 28 % كافية من أجل مساعدتهم على البدء في مشاريعهم, كون أنهم يمتلكون نسبة معقولة من قيمة المشروع, هذه النسبة قليلة جدا لا تتيح مجال للمقارنة بالذين فظلوا التمويل الثلاثي.

تقييم نتائج نشاط الوكالة خلال للفترة من 2009 إلى 2014

تقييم نتائج القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط خلال فترة (2009– 2014)

أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر نشاط إذ استطاع خلق 2878 منصب شغل من خلال منح 1247 قرض, يلي ذلك قطاع النقل ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية , حيث وفر 1636 , 1654 منصب شغل على التوالي, و هذا يعود لعدة عوامل من بينها:

- احتياج و نقص سكان المنطقة لمثل هذا النوع من القطاعات؛
- قيمة القرض في حد ذاتها؛
- الميول الشخصية لطالب القرض؛
- عدم تطلب هذا النوع من الخدمات مهارات عالية و تكاليف كبيرة؛
- تناسب قيمة القرض مع هذا النوع من النشاطات.

في الحين أن القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع صناعة و الأعمال التقليدية و بعض الأعمال الأخرى ، التي استطاعت توفير 733، 555، 379 منصب شغل على التوالي، تحظ باهتمام أقل من طرف الشباب، و قد يعود ذلك أن هذا النوع من النشاطات يتطلب نوع من التكوين و الخبرة المتخصصة في هذا المجال، و هذا بدوره يطرح تساؤل حول دور الوكالة في التوين و توجيه أصحاب المشاريع نحو نشاطات تتوافق مع الاحتياجات الوطنية الأساسية و لاسيما في الرفع من الإنتاج المحلي و تنويع الإنتاج الصناعي و بالتالي الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات.

أما بالنسبة لقطاع الصيانة، الفلاحة , الهيدروليك التي استطاعت خلق 98، 77، 66 منصب شغل فقط على التوالي، و هي الأدنى اهتمام لدى الشباب، و هو يطرح نفس التساؤل حول دور الوكالة في توجيه أصحاب المشاريع نحو نشاطات تتوافق مع الاحتياجات الوطنية الأساسية و لاسيما تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي.

تقييم نتائج توزيع المستفيدين حسب الشريحة العمرية و الجنس خلال الفترة من 2009 إلى 2014

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر فئة مستفيدة من القروض هي ما بين 27 إلى 33 سنة و ما بين 40 إلى 34 سنة, وتعتبر هاتين الفئتين أكثر بحثا عن تحقيق الذات و تكوين المستقبل و الإستقرار ، حيث تتضمن المراحل الأخيرة من التعليم و التكوين, فقد إختارت هذه فئة الشباب فتح مشاريع صغيرة من أجل بداية حياتهم المهنية , بدل البحث عن التوظيف لدى الحكومة , أما بالنسبة للفترة من 26 سنة فما أقل فهي تضم فئة الشباب الذين لم يتم مراحل التعليم و اتجهوا إلى عالم الشغل في سن مبكر, و الإلتحاق بوكالات دعم تشغيل الشباب من أجل مساعدتهم على تمويل مشاريعهم صغيرة.

أم الفترة ما بين 41 إلى 57 سنة وهي تمثل الفئة المستفيدة من القرض الإضافي الذي يمنحه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في حال توفر الشروط اللازمة من الإستفادة من القرض.

تقييم نتائج توزيع المستفدين حسب المؤهل خلال الفترة من 2009– 2014

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الشباب الذين يمتلكون مستوى التعليم المتوسط 41.84 % تمثل هذه النسبة الشباب الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف حكومية كون أنها تستدع توفر شهادات تعليمية عالية في الغالب , بينما وصلت نسبة الشباب الحاصلين على شهادة التكوين المهني 23.35%، وهذا يعود إلى التكوين المهني المقدم من طرف المركز الذي يوفره التكوين في التخصصات أكثر اقترابا من الواقع العملي، أما بالنسبة للشباب الحاصلين على مستوى الثانوي و الابتدائي 16.96 %، 10.03 % على التوالي تمثل هذه النسب الشباب الدين تحصلوا على القرض بناء على خبرتهم العملية التي اكتسبوها بناء على احتكاكهم بمجال معين.

كما تمثل نسبة 7.54% الشباب الجامعيين و هي نسبة ضئيلة جدا, و يعود ذلك إلى توجه خرجي الجامعة عادة إلى العمل في الوظيفة الحكومية. الأمر الواضح هو توفر المستثمرين الشباب ذوو التعليم المتدني (المتوسط, الثانوي , الابتدائي) وهذا ما أدى في غالب الأحيان إلى فشل هذه المشاريع و عدم إستمراريتها نتيجة لقلة الخبرة و سوئ تسيير هذه المؤسسات, و هذا ما أدى بالإضفاء مجموعة من تعديلات التي صدرت في أفريل 2014 التي تنص على اقتصار منح القروض إلى الشباب خرجي الجامعات و الحاصلين على شهادات التكوين المهني, هذا كله من أجل تجاوز و تخطي المشاكل الناجمة عن القانون السابق وخلق مناصب شغل دائمة و قابلة للارتفاع.

الفرع الثاني: مقارنة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة

بعد أن قمنا بعملية التحليل و تفسير مخرجات الدراسة الميدانية استخلصنا مجموعة من النتائج, سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت له الدراسات السابقة.

1- قدم القرض المصغر حلول فعالة و مجدية في خلق مناصب شغل و التخفيف من حدة البطالة و الفقر.

هذه النتيجة تتوافق مع كل الدراسات السابقة, (مغني ناصر), (موسى بن منصور , توفيق براهم شاوش), (فوزي بوسدر, عبد الرحمان عبد القادر) , (M. Ashan Alam ,Adnan Ali)
(Sherin Gamaleldin Ahmed Taha) حيث توصلت هذه الدراسات في الأخير أن فرغم النتائج التي حققها القرض المصغر دون المتوخى منها إلا أنه كان له أثر إجابي للتخفيف من البطالة, مساعدة الأسر الفقر و المحرومين , أيضا خلق مناصب شغل كما لا يمكن تجاهل النسب التي ساهمت بها القروض المصغرة.

2- إن الدخل الذي يذره المشروع الواحد و رغم صغر حجمه إلا أنه كافي لتطوير المشروع في حد ذاته و إعانة أسرة المقترض , وقد تشمل أسر أخرى, إن هذه النتيجة توافق و تأيد النتيجة التي توصلت إليها دراسة (فوزي بوسدر, عبد الرحمان عبد القادر) حيث ترى هذه الدراسة أن الدخل الذي يدره احد المشاريع يمكن أن يساعد على تطوير المشروع بداته, و يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي , تربية الأطفال و تعليمهم .

3- يأخذ القرض المصغر أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية , حيث أنه يحدث استقرا اجتماعي و يحسن المستوى المعيشي و الدخل للأسرة , إن هذه النتيجة تتماش مع ما توصلت له دراسة

(فوزي بوسدر, عبد الرحمان عبد القادر) حيث أن للتمويل الأصغر أثر على النشاط الإقتصادي المتمثل في الزيادة في الإيراد الشهري, زيادة في الاستثمارات, تحسين مستوى التشغيل.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة, و عن طريق جمع إحصائيات التشغيل بالوكالة للفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014 , و تحليلها و تفسيرها, تبين لنا أن القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة هي حلول فعالة في خلق مناصب شغل و التخفيف من حدة البطالة و الفقر خاصة في الآونة الأخيرة بالرغم من تراجع الطلب عليها, إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة, و ضعيفة جدا مقارنة بما هو منتظر منها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع القرض المصغر و دوره في خلق مناصب شغل, وقد حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول" كيف تساهم إستراتجية القروض المصغرة في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر ؟ وهل ساهمت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في خلق مناصب شغل جديدة ؟" . حيث توصلنا في الأخير إلى أن القرض المصغر قد ساهما فعلا في توفير مناصب عمل جديدة و أعد الحياة للعديد من الأسر الفقيرة من خلال القروض الممنوحة عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي استطاعت خلق 7830 منصب عمل على مدار خمسة سنوات (2009- 2014) . إلا أنها تبقى مساهمة ضعيفة مقارنة إلى ما هو منتظر منها.كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة

- ✓ تسعى الدولة الجزائرية من خلال استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إلى ترقية التشغيل وعلى وجه الخصوص تشغيل الشباب؛
- ✓ يأخذ القرض المصغر أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية , حيث أنه يحدث استقرا اجتماعي و يحسن المستوى المعيشي و الدخل للأسرة ؛
- ✓ قدم القرض المصغر حلول فعالة في خلق مناصب شغل و التخفيف من حدة البطالة و الفقر؛
- ✓ إن الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة ANSEJ هي أحد أهم الحوافز الأساسي لإقبال الشباب للاقتراض عن طريق الوكالة؛
- ✓ أعطت القوانين و التعديلات التي استحدثت مؤخر (في الفترة 2013- 2015) أثر ايجابي في إقبال حاملي شهدت العليا للإقتراض عن طريق الوكالة ، أيضا ضبط و تنظيم الجهاز، و أعطته أكثر مصداقية من ذي قبل؛
- ✓ المؤهل و المستوى التعليمي للشاب له دور أساسي في نجاح و استمرارية المشروع؛
- ✓ إن الدخل الذي يذره المشروع الواحد و رغم صغر حجمه إلا أنه قادر لتطوير المشروع في حد ذاته و إعانة أسرة المقترض ، وقد تتعدى إلى أسر أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات

من خلال النتائج السابقة و المناقشة ، يمكن اختبار الفرضيات و التوصل إلى نفيها أو إثباتها

الفرضية الأولى: "**يمكن للقرض المصغر أن يأخذ أبعاد اجتماعية و سياسية**"

و هي **فرضية صحيحة**، حيث أثبت صحتها من خلال الفصل الأول، حيث أن للقرض المصغر أداة تساعد الحكومة في بلوغ أهداف: سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية، مسطرة من خلال منح القروض المصغرة.

كما أثبتت الدراسة أن له أثر في الرفع من مستوى التشغيل و بالتالي رفع المستوى المعيشي و القدرة الشرائية للأفراد.

الفرضية الثانية :" **القرض المصغر غير كافي من أجل تمويل مشاريع استثمارية كبيرة** "

و هي **فرضية صحيحة** ، فقد أثبتنا صحتها من خلال الفصل الأول،حيث أن القروض المصغرة مخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة فهي تتيح فرص عمل للشباب البطال، كما أثبت أيضا صحة الفرضية من خلال الدراسة الميدانية حيث أن أغلب الشباب توجه نحو الخدمات بنسبة 38.88% من مجموع القروض الممنوحة، قطاع النقل بنسبة 20.98% من مجموع القروض الممنوحة.

الفرضية الثالثة: " **المستوى التعليمي للشاب يؤثر على أداء المشروع**"

و هي **فرضية صحيحة**، فقد أثبتنا صحتها من خلال نتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية، حيث أن المستوى التعليمي والتكويني للشاب له أثر كبير في نجاح و استمرارية المشروع هذا ما أكدته التعديلات الصادرة في افريل 2013 التي تنص على اقتصار منح القروض إلى الشباب خرجي الجامعات و الحاصلين على شهادات التكوين المهني.

الفرضية الرابعة:"المساعدات و الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدم تشغيل الشباب ANSAJ غير كافية لاستقطاب الشباب المستثمر"

و هي **فرضية خاطئة**، فقد تبين ذلك من خلال الفصل الثاني، حيث أن المساعدات و الامتيازات الممنوحة هي المحرك الأساسي و الدافع القوي من أجل إقبال الشباب للاقتراض من الوكالة ANSEJ ، ويتضح ذلك جليا في النتاج المتحصل عليها من خلال الجدول "حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة من 1997 إلى 2014 " (أنضر الجدول 2-4) .

إقتراحات:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها و بناء على النتاج المتوصل إليها , يمكن أن نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تحسن من أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- ✓ إن الإعنات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ غير كافية و حدها من أجل دعم الشباب حاملي المشاريع بل يجب أن تدعم بتسهيلات من طرف الهيئات المحلية؛
- ✓ ضرورة دعم المشاريع الصغيرة بمشاريع كبيرة, و هو ما يفتح المجال لتعدد المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع المراد تطويرها)؛
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية مما يسهل عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع ؛
- ✓ ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة حتى تتمكن المؤسسات المستحدثة من الانطلاق في نشاطها؛
- ✓ توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية و الوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة؛
- ✓ بالرغم من أن فكرة إنشاء بنوك متخصصة في التمويل المصغر تم النظر فيها جديا لدى السلطات المعنية إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع ، بالرغم من ضرورة وجودها كون أنها تستجيب بصورة فعالة لخصائص ومتطلبات هذه المشاريع الصغيرة؛

- ✓ ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات حول كل ما يتعلق بالقروض المصغرة، و هذا مما يساعد على تحديد أوجه القصور و الضعف ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة في الأوقات المناسبة .

آفاق الدراسة:

- ✓ دور القرض المصغر في خلق مناصب شغل دائمة (دراسة مقارنة بين الجزائر و الهند). كون أن فكرة القرض المصغر لاقت نجاح كبير في الهند أو اتخاذ أي دولة أخرى نجحت في تطبيق هذه السياسة؛

إعادة دراسة نفس الموضوع بالنسبة للجزائر، مع التركيز أكثر على المعوقات (سوى بالنسبة للتمويل المصغر أو الفئة المستهدفة) و هذا من أجل إيجاد حلول لها.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب

1. **العطية ماجدة, إدارة المشروعات الصغيرة , الطبعة الأولى، دار المسيرة عمان الأردن2001.**
2. **ماركو إليا, ترجمة فادي قطان, التمويل متناهي الصغر نصوص و حالات دراسية, مشروع تمبوس ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة , لم تذكر الطبعة , جامعة تورينو, إيطاليا 2006.**

البحوث الجامعية

3. الناصر محمد، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**, دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة, مذكرة ماجستير, جامعة فرحات عباس- سطيف- 2011.
4. حفاف سمية, **دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرافية للمرأة** ,دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2010- 2014 , مذكرة ماستر أكاديمي, غير منشورة , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة, 2014.
5. سايح حنان,بوعنان فاطمة الزهراء, **سياسة التشغيل في الجزائر** , مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية غير منشورة ,جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2014 .
6. فرحاتي حبيبة, **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أسليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** دراسة حالة الجزائر(2001-2011) مذكرة ماستر, غير منشورة ,جامعة جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2012 .
7. صليحة بوهلال, **وكالات تشغيل الشباب(النتائج و العوائق) دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل**, مذكرة ماستر أكاديمي, غير منشورة , جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة, 2013 .
8. قوجيل محمد, **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماجستير, غير منشورة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2008.
9. غانم محمد مصطفى, **واقع التمويل الأصغر الإسلامي و آفاق تطويره في فلسطين**- دراسة تطبيقية على قطاع غزة- مذكرة ماجستار في المحاسبة و التمويل , غير منشورة, جامعة الإسلامية ,فلسطين, 2010.

وقائع التظاهرات العلمية

10. بوسدرا فوزي, عبد الرحمان عبد القادر, دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة- دراسة حالة دول المينا, الملتقى الدولي حول **إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**, جامعة مسيلة, الجزائر ,خلال الفترة 15- 16 نوفمبر 2011 .
11. بن منصور موسى, توفيق براهم شاوش، **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمنا إطار المالية الإسلامية**, جامعة البشير الإبراهيمي- الجزائر- لم تذكر الفترة, 2013.
12. بغداد بنين, عبد الحق بوقفة , ملتقى وطني حول **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**, مداخلة بعنوان , دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل ,2013/06/5 .
13. مغني،ناصر القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي **حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة مسيلة، 15- 16 نوفمبر 2010 .
14. سليمان ناصر, عواطف محسن, القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة , **ملتقى سفاقت الدولي الثاني حول المالية الإسلامية**,27-29 جوان 2013 .

الوثائق

15. وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, **مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب**, 2011.

منشورات المؤسسة

16. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, إنشاء مؤسسة بالتمويل الثلاثي, الحي الإداري – ورقلة.
17. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, إنشاء مؤسسة بالتمويل الثنائي, الحي الإداري – ورقلة.
18. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, القرض الإضافي بدون فائدة , الحي الإداري – ورقلة.

الجرائد و المجلات العامة

19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 06, الصادر في 25 جانفي 2004 المرسوم التنفيذي رقم 04-14 .
20. الجريدة الرسمية ، العدد 52، 1996 , المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.
21. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد2003،54, المادة06، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم ا التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.
22. الجريدة الرسمية عدد 54 مؤرخة في 10 سبتمبر 2003, المرسوم التنفيدي رقم 03-290 مؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها المعدل و المتمم"، المادة 11 مكرر1.
23. الجريدة الرسمية عدد 14 المرسوم تنفيذي رقم 103- 11 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011 المعدل و المتمم للمرسوم رقم 29003 المورخ في 9 رجب عام 1424الموافق 6 سبتمبر 2003 المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع و مستواها", المادة 10.
24. الجريدة الرسمية العدد 40 مؤرخة في 20 يوليو 2011, قانون رقم 11- 11 مؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو سنة 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011, المادة 13.

الانترنت

25. البطالة و التشغيل 2015/01/14 , 23:16 http://www.ouargla30.com
26. وكالات التشغيل, التشغيل في الجزائر, www.mjksar , 21:07 , 2015 /02/16
27. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء, المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر ، 2015/02/04 على 21:46 , موقع الهيئة العامة للرقابة المالية 2015 http://www.efsa.gov.eg
28. القرض المصغر، 2015 /04/06 , 21:00 bu.univ-ouargla.dz/master

29. منتدى الشروق 10/03/ 2015 21:54 http://www.echoroukonline.com

ثانيا: باللغة الأجنبية

30. Adnan Ali , M. Ashan Alam ,**Role and performance of microcredit in Pakistan** , Master's Thesis in International Business 15 ECTS, Department of Economics and Informatics, University West Spring term 2010 .

31. Sherin Gamaleldin Ahmed Taha, **The effectiveness of microcredit programmes on alleviating** poverty and empowering women in Cairo, Egypt, Memo Master , University of Agder, 2012 .

الملاحق

الملحق رقم 2

مخطط الدعم

يوضح المخطط الموالي باختصار المراحل المرافقة للشباب حاملي المشاريع عند إنشاء المؤسسة المصغرة.

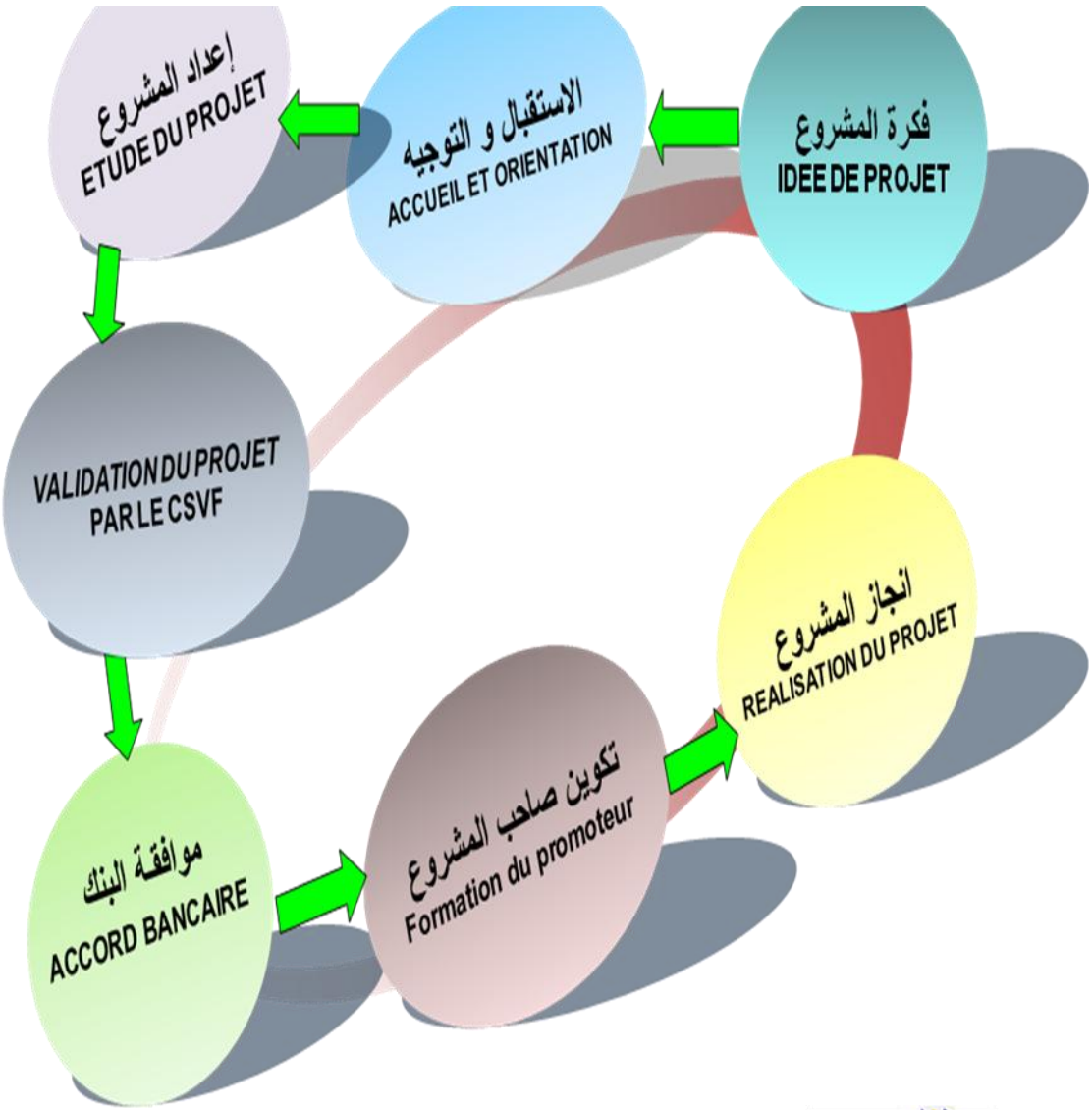

11

ANSEJ

الفهرس

فـــهرس **الصفحة**

شكر و عرفان..... **III**
ملخص الدراسة ..... **IV**
قائمة المحتويات..... **V**
قائمة الجداول ..... **VII**
قائمة الأشكال البيانية ..... **VIII**
قائمة الرموز و المختصرات ..... **IX**
قائمة الملاحق ..... **IX**
مقدمة ..... **أ–د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية حول سياسة القروض المصغرة و الشغل **01**
تمهيد..... **02**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول العلاقة بين القروض المصغرة و مستويات التشغيل. **03**
المطلب الأول: أساسيات القرض المصغر..... **03**
الفرع الأول: تعريف القرض المصغر..... **03**
الفرع الثاني: أهمية القروض المصغرة..... **04**
الفرع الثالث: مبادئ القرض المصغر..... **05**
المطلب الثاني: القرض المصغر في الجزائر..... **06**
الفرع الأول: نشأة القرض المصغر في الجزائر..... **07**
الفرع الثاني: تعريف المشرع الجزائري للقرض المصغر..... **08**
الفرع الثالث: الوكالات المانحة للقرض المصغر..... **08**
المطلب الثالث: مساهمة القرض المصغر في الرفع من نسب التشغيل و مكافحة الفقر... **10**
الفرع الأول: دور القرض المصغر في مكافحة البطالة و الفقر..... **10**
الفرع الثاني: دور القرض المصغر في التشغيل..... **12**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية..... **16**
المطلب الأول : الدراسات العربية..... **16**

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية..... 18
خلاصة الفصل : 20
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة 22
تمهيد..... 22
المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة..... 23
المطلب الأول: منهجية الدراسة 23
الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة..... 23
الفرع الثاني: طبيعة و متغيرات الدارسة..... 35
المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة. 36
الفرع الاول: المصادر الثانوية..... 36
الفرع الثاني: المصادر الأولية..... 36
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها..... 37
المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة..... 37
الفرع الأول: حصيلة القروض الممنوحة من طرف الوكالة ANSEJ..... 48
الفرع الثاني: تقييم نشاط الوكالة خلال الفترة (2009- 2014)..... 41
الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه إستراتجية القرض المصغر..... 48
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة..... 49
الفرع الأول: تفسير نتائج الدراسة..... 49
الفرع الثاني : مقارنة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة..... 53
خلاصة الفصل..... 55
خاتمة 57
المراجع 62
الملاحق 66
الفهرس 72